دلالة تنوين الصرف وعلل المنع منه رؤية جديدة

د . عبدالله أحمد بن أحمد الشراعي

ملخص البحث

التعريف بالبحث

هذا البحث هو محاولة جديدة لتفسير ظاهرة التنوين في العربية، وتفسير المنع منه، سواء في الأسماء أو في غيرها من الكلمات. ولأن التفسير الجديد يحتاج أولا إلى عرض التفسير القديم وتفنيده، فقد خصص البحث جزءًا منه لعرض آراء القدامى والمحدثين، ممن خاضوا في تفسير التنوين، وعلل المنع منه، وناقشها مبينًا ما فيها من خلل، معتمدًا في ذلك على اجتهاداته، ومستعينًا بردود النحاة، سواء القدامى أو المحدثين.

الهدف من البحث وأهميته

يهدف هذا البحث إلى إيجاد رؤية جديدة في تفسير التنوين وبيان أنواعه، وبيان أسباب اختصاص الاسم به، وعلل منع الأسماء الممنوعة من تنوين الصرف، وهي رؤية نابعة من اللغة نفسها، ومصوغة بطريقة سهلة، ليس فيها غموض ولا تعقيد، ليسهل على المتعلم فهمها واستيعابها. ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث.

منهج البحث

لقد تتبع البحث التنوين في الأسماء، وبعد تقليب النظر فيها، وصل إلى دلالاته، وخلص إلى أنواعه الخمسة. ثم نظر في الأسماء الممنوعة بتنوين الصرف واستنبط منها خصائصها، ثم نظر في ما لا ينون من الأسماء بتنوين الصرف، واستنبط منها خصائصها، ثم قارنها بما ينون، وعن طريق تلك المقارنة، استطاع أن يصل إلى أسباب المنع.

خطة البحث

بدأ الباحث بحثه هذا بتأسيس نظري، عرض فيه معاني الصرف في اللغة، وفي اصطلاح النحاة، وتناول تعريف التنوين عند النحاة، وما لا ينصرف، وما ينصرف. ثم خصص المطلب الأول لعرض آراء النحاة القدامى في دلالة تنوين الصرف وعلل المنع منه، وختمه بمناقشة تلك الآراء وتفنيدها. وخصص المطلب الثاني لعرض رأي السهيلي في دلالة تنوين الصرف وعلل المنع منه، ومناقشة تلك

الآراء وتفنيدها. وخصص المطلب الثالث لعرض رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى في دلالة تنوين الصرف وعلل المنع منه، ومناقشة تلك الآراء وتفنيدها. وخصص المطلب الرابع لعرض رؤيته في دلالة تنوين الصرف وعلل المنع منه. وقد ختم هذا البحث بخاتمة ضمت أهم ما توصل إليه من نتائج.

1- الصرف في اللغة وفي اصطلاح النحاة:

أ- الصرف في اللغة:

تتعدد معاني مادة (صرف) في المعاجم، فالصرف يعني الرجوع، تقول: صرفت القوم صرفًا فانصرفوا، أي: رجعتهم فرجعوا. ومن معانيه التوبة، والتوبة رجوع. والصرف حدثان الدهر، والجمع صروف. والصرف يعني التزيين والزيادة، ومنه صرف الكلام، أي: تزيينه والزيادة فيه. وهو أيضًا اللبن ساعة يحلب وينصرف به، ومن معانيه الفضل والزيادة، ويختص بفضل عملة وزيادتها على عملة أخرى، ومنه اشتق اسم الصيرفي، وهذا المعنى معمول به إلى يومنا هذا.

والصريف صوت ناب البعير، والصرفة: نجم. وهي -أيضًا- خرزة يؤخّذ بها الرجال [1]. وقد ورد لفظ التصريف في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿وتصريف الرياح﴾ {البقرة: 164} بمعنى تقليبها في الجهات.

وهذه المعاني جميعها يجمعها -في رأي أحمد بن فارس- معنى الرجوع، فحدث الدهر سمي صرفًا "لأنه يتصرف بالناس، أي يقلبهم ويرددهم" [2]. وصرف العملة بمعنى الرجوع، "كأن الدينار صرف إلى الدراهم، أي رجع إليها، إذا أخذت بدله" [3]. وسمي صوت ناب البعير صريفًا "لأنه يردده ويرجعه" [4]. والصرفة اسم لنجم "لانصراف البرد عند طلوعها" [5]. والخرزة التي يؤخذ بها الرجال سميت صرفة لأنها في اعتقادهم تصرف القلب عن الذي يريده منها [6]. ولم يذكر ابن فارس الصرف، بمعنى اللبن، ويبدو أنه سمي بذلك، لأنه ينصرف به، أي: يرجع به.

وقد أدى تعدد معاني الصرف المعجمية إلى اختلاف النحاة في اشتقاق المنصرف، فمنهم من قال: إنه من الصرف بمعنى اللبن الخالص، لأن المنصرف خالص من شبه الفعل. ومنهم من قال: هو من الصرف بمعنى الفضل، لأن المنصرف له فضل على غير المنصرف، وهو التنوين في آخره. ومنهم من قال: هو من الصريف، وهو صوت ناب البعير، لأن التنوين صوت في آخر الاسم. ومنهم من قال: هو من الانصراف، وهو الرجوع والارتداد، لأن المنصرف راجع ومرتد عن شبه الفعل، وغير المنصرف مقبل على شبه الفعل. ومنهم من ذهب إلى أنه من الانصراف إلى الجهات [7]. وهذا الأخير هو رأي السهيلي، يفهم ذلك من ذهابه إلى أن غير المنصرف سمي بذلك "لأنه لا ينصرف إلا من

الرفع إلى النصب فقط، فله مجريان، وللمنصرف ثلاثة مجار يجري عليها" (8).

ب- الصرف في الاصطلاح النحوي:

للصرف في اصطلاح النحاة ثلاثة معان، فمنهم من يرى أن الصرف هو التنوين على إطلاقه، ومنهم من يرى أنه تنوين التمكين وحده، وهذا هو المشهور، وهو رأي سيبويه والجمهور (9). ومنهم من يرى أن الصرف هو تنوين التمكين مع الجر (10). وهذا هو رأي السهيلي، يستنبط ذلك من قوله السالف الذكر، الذي يعلل فيه تسمية غير المنصرف بهذا الاسم، لأنه لا ينصرف إلا من الرفع إلى النصب فقط. وهذه الآراء جميعها غير مقبولة - في رأي الباحث - وذلك لأن الصرف شيء، والتنوين والجر شيئان آخران.

2- التنوين:

ويعرف السهيلي التنوين بأنه "إلحاق الاسم نونًا ساكنة، لأن التنوين مصدر نونت الحرف، أي: ألحقته نونًا، كما أن التنعيل مصدر نعلت الرجل، إذا جعلت له نعلا، وليس التنعيل هو النعل، وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها" (11). وأما غيره من النحويين فالتنوين عندهم هو النون التي تلحق الاسم ساكنة غير مرسومة، وهو مصدر غلب حتى صار اسمًا لها (12). "وسمي تنوينًا، لأنه حادث بفعل المتكلم، والتفعيل من أبنية الأحداث" (13). وقيل: سمي تنوينًا للتفرقة بينه وبين النون التي يوقف عليها (14). وقيل: "للتفرقه بينه وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع" (15). وقد فرقوا بين نون التنوين والنون الأصلية في أنهم لم يثبتوها رسمًا (16).

3- ما لا ينصرف

اختلف النحاة في تعريف الاسم الذي لا يلحقه تنوين الصرف، بناء على اختلافهم في معنى الصرف الاصطلاحي، فمن قال إن الصرف هو التنوين بأنواعه جميعها، قال إن الممنوع من الصرف هو الاسم "المسلوب منه التنوين بناء على أن الصرف مأ في الاسم من الصوت، أخذًا من الصريف، وهو الصوت الضعيف" (17). ومن قال إن الصرف هو تنوين التمكين وحده، قال: إن الممنوع من الصرف هو الاسم المعرب الفاقد لتنوين التمكين (18). ومن قال: إن الصرف هو التنوين مع الجر، قال: إن الممنوع من الصرف هو الاسم "المسلوب منه التنوين والجر معًا، بناءً على أن الصرف هو التصرف في جميع المجاري" (19). وهذا هو رأي السهيلي، وإن لم يصرح به في أماليه، إلا أنه يستنبط ذلك - أيضًا - من قوله سالف الذكر، الذي يعلل فيه تسمية غير المنصرف بهذا الاسم، لأنه لا ينصرف إلا من الرفع إلى النصب فقط بحسب رأيه. ومن النحاة من اعتمد في تعريف الممنوع

من الصرف على علل المنع، فذهب إلى أنه كل اسم اجتمعت فيه علتان فرعيتان فصاعدًا من علل تسع، أو وجدت فيه علة تقوم مقام العلتين (20).

4- ما ينصرف:

من خلال تعريف النحاة للممنوع من الصرف، نستنبط تعريفهم للمنصرف، فهو عندهم إما الاسم الذي يلحقه التنوين بأنواعه جميعها، أو الاسم الذي يلحقه تنوين التمكين فقط، أو الاسم الذي يلحقه تنوين التمكين مع الجر.

المطلب الأول: دلالة تنوين الصرف وعلل المنع منه في رأي القدامى:

دلالة التنوين وسبب اختصاص الاسم به:

بعد أن نظر النحاة القدامى في الأسماء ووجدوا أن منها ما يعرب –وهو الغالب– وأن منها ما يبنى، وهو القليل، وبعد أن نظروا في الأفعال، ووجدوا أن منها ما يبنى –وهو الغالب– وأن منها ما يعرب، وهو القليل، قرروا أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال. وبعد ذلك أرادوا تفسير البناء في الأسماء المبنية، ووصلوا إلى ما وصلوا إليه، عن طريق مقارنتها بالحروف، فقرروا أن سبب بنائها هو شبهها بالحروف شبهًا لفظيًا أو معنويًا، أو هما معًا، وأرادوا تفسير إعراب الفعل المضارع فقارنوه بالأسماء، ومن ثم قرروا أن سبب إعرابه هو شبهه بالاسم، وقد كان الأساسان اللذان اعتمدوهما في تفسير الظاهرتين غير صحيحين، ومن ثم كانت النتائج التي توصلوا إليها غير صحيحة، لأسباب بينها الباحث في غير هذا البحث (21). وبعد أن نظروا في ذلك كله، وخاضوا في تفسيره، لفتت انتباههم ظاهرة أخرى، وهي ظاهرة التنوين، فقد وجدوا أنه مختص بالأسماء، حال كونها مجردة من (أل) ومن الإضافة، وغير موقوفٍ عليها، ثم وجدوا أن منها ما لا ينون، وهو على تلك الحال، فأرادوا تفسير عدم تنوين ما لا ينون منها، فماذا فعلوا؟ لقد قصروا دراستهم على الأسماء الممنوعة من تنوين الصرف، وجعلوها ميدانًا لدراستهم، ولم يلتفتوا إلى ما ينون من الأسماء، ليتعرفوا على خصائصها، ويستنبطوا أوجه الفروق بينها وبين ما لا ينون من غيرها من الأسماء، حتى يصلوا إلى علل المنع من تنوين الصرف، بل ذهبوا في بحثهم عن تلك العلل إلى الفعل، وجعلوا مقارنة ما يمنع من تنوين الصرف من الأسماء بالفعل سبيلا إلى الوصول إلى علل منعه من ذلك التنوين. فبحثوا أولا عن علة عدم تنوين الفعل، ووصلوا إلى أنه لا ينون لثقله المتأتي من مدلوله، وتعدد لوازمه، فهو يدل على الحدث والزمان، ومن لوازمه الفاعل والمفعول به والظرف، في حين لا يدل الاسم إلا على معنى واحد، وهو المسمى، ولا تتعدد لوازمه، فهو أخف

من الفعل، والفعل أثقل منه (22). ومن ثم وصلوا إلى استنباط دلالة التنوين، ودلالة المنع منه، فقالوا: "التنوين علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون" (23). لأن خفة الاسم، وثقل الفعل "غير معلوم من لفظهما، فوجب أن يكون على ذلك دليل من جهة اللفظ، والتنوين صالح لذلك، لأنه زيادة على اللفظ، والزيادة ثقل في المزيد عليه، والاسم يحتمل الثقل، لأنه في نفسه خفيف، والفعل في نفسه ثقيل، فلا يحتمل التثقيل، وهذا معنى ظاهر، فكان الحكمة في الزيادة" (24).

علل المنع من تنوين الصرف في ما لا ينون من الأسماء:

ثم لما نظروا في الأسماء الممنوعة من تنوين الصرف، لم يجدوا فيها هذا الثقل المزعوم، فليس منها ما يدل على معنيين، وليس منها ما هو كثير اللوازم، وأدركوا انتفاء الشبه المزعوم بينها وبين الفعل، فماذا فعلوا؟ لقد عالجوا ذلك بأن قالوا: إن الفعل أثقل من الاسم من جهة تعدد المعنى وكثرة اللوازم، لأنه فرع عنه، فالاسم هو الأصل، والفعل فرع عنه، ومناط الخفة والثقل فيهما يرجع إلى الكثرة والقلة، فالأصل كثير، والفرع قليل، والكثير أخف من القليل، لأنه أكثر استعمالا وجريانًا على اللسان، وهذا هو شأن الاسم "ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلامًا، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبدالله أخونا" (25). ثم إن هناك أمرًا آخر، يؤكد خفة الاسم وثقل الفعل عند بعضهم، وهو أن الأسماء جوامد لا تتصرف، والأفعال تتصرف، وما لا يتصرف أخف مما يتصرف (26).

ثم ذكروا الحجج التي تبين صحة قولهم: إن الاسم هو الأصل، والفعل فرع عنه، وتلك الحجج هي:

1- الفعل مشتق من المصدر، والمصدر اسم (27).
2- "الأفعال أحداث الأسماء، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء... والاسم قبل الفعل، لأن الفعل منه، والفاعل سابق لفعله" (28).

وقد قرروا أن الفعل فرع عن الاسم، وذكروا ما ذكروا من الحجج، لكي يستقيم أمر العلل التي استنبطوها في منع ما منع من الأسماء من تنوين الصرف، لأن مدار تلك العلل، هو مسألة الفرعية التي تجعل الاسم الممنوع من تنوين الصرف مشابهًا الفعل، وذلك في كونه فرعًا عن أصل، وأثقل من ذلك الأصل، كما هو شأن الفعل.

وهذه العلل منها ما لا يمنع الاسم من تنوين الصرف إلا بانضمام علة أخرى إليها، ومنها ما يمنع

بمفرده، دون الحاجة إلى انضمام علة أخرى (العلة التي تقوم مقام علتين).

العلل التي لا تمنع بمفردها:

أما العلل التي لا تمنع بمفردها فهي العلمية والوصفية، فالعلمية لا تمنع الاسم من تنوين الصرف إلا إذا انضمت إليها إحدى هذه العلل الست، وهي: التركيب المزجي، والعجمة، والتأنيث، وزيادة الألف والنون، ووزن الفعل، والعدل. وأما الوصفية فلا تمنع الاسم من تنوين الصرف إلا إذا انضمت إليها إحدى هذه العلل الثلاث، وهي: وزن الفعل، وزيادة الألف والنون، والعدل (29).

العلة التي تقوم مقام العلتين:

وأما العلل التي تمنع الاسم من تنوين الصرف بمفردها، وتقوم مقام العلتين، فهي علتان، الأولى صيغ منتهى الجموع (مفاعل، أفاعل، فواعل، فعاعل، فعالل، فياعل، مفاعيل، أفاعيل، فواعيل، فياعيل، فعاعيل، فعاليل) والثانية هي التأنيث بالألف المقصورة أو الممدودة.

فرعية العلل:

وكل علة من هذه العلل جميعها هي فرع عن أصل، فالعلمية علة فرعية لأن العلم معرفة، والتعريف فرع عن التنكير، والفرع أثقل من الأصل، يقول سيبويه: "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنًا، لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة" (30). والتأنيث فرع عن التذكير، وهو أثقل منه، يقول سيبويه: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول وهو أشد تمكنًا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن (الشيء) يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، والشيء ذكر" (31). و"العجمة فرع في العربية" (32)، "لأن الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر، والكلمة الأعجمية تكون أولا في كلام العجم، ثم تعرب، فهي ثانية للكلام العربي وفرع عليه" (33). والتركيب فرع "من حيث كان المركب فرعًا على الواحد وثانيًا له، لأن البسيط قبل المركب" (34). والمزيد بالألف والنون فرع، لأن الزيادة فرع عن التجرد منها، وذهب الرضي إلى أن "الألف والنون فرع ألفي التأنيث" (35). وهذا هو تفسير لمذهب سيبويه، إذ يرى سيبويه أنهم جعلوا النون بعد الألف كألف حمراء التي انقلبت إلى همزة بسبب توالي ساكنين، لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون، ولأن المؤنث في المزيد بالألف والنون يخالف المذكر (عطشان – عطشى) كما يخالف المذكر في حمراء وأشباهه المؤنث (أحمر – حمراء) (36). و"العدل فرع إبقاء الاسم على حاله" (37)، "لأن عدلك إياه عن أصله هي إزالة عن الأصل" (38). والصفة فرع الموصوف

(39)، لأن الموصوف أول والصفة تالية له. والجمع فرع الإفراد، فـ"الواحد أشد تمكنًا من الجميع، لأن الواحد الأول" (40). ولا يكون الجمع علة فرعية مانعة من تنوين الصرف، إلا إذا كان "على مثال ليس يكون للواحد، نحو مساجد ومفاتيح" (41). ولهذا ذهب المتأخرون إلى القول بأن صيغ منتهى الجموع علة تقوم مقام العلتين، وكذلك قالوا في التأنيث بالألف بنوعيها، لأن التأنيث - كما سبق - فرع عن التذكير، ولأن التأنيث بالألف داخل "على غير جهة الهاء، فمخالفتها جهة التأنيث فرع ثان في التأنيث" (42). وهكذا تقرر لدى النحاة القدامى أن كل علة من هذه العلل هي فرع عن أصل، وهنا تكمن مشابهة الاسم الممنوع من تنوين الصرف للفعل، فهذه المشابهة في الفرعية تؤدي إلى ثقله، فكما أن الفعل لم يدخله التنوين بسبب ثقله المتأتي من تعدد معانيه وكثرة لوازمه، لأنه فرع عن الاسم، لم ينون من الأسماء ما شابهه في الثقل المتأتي من وجود علتين فرعيتين أو علة فرعية تقوم مقامهما.

ما شذ عن تلك العلل:

هذا وقد شذت بعض الأسماء عما رآه النحاة في علل المنع، إذ لم تجتمع فيها علتان، وليس فيها علة تقوم مقامهما، ولا يدخلها تنوين الصرف، وهذه الأسماء هي: سحر إذا قصد به سحر يوم بعينه، وأمس إذا قصد به اليوم الذي يليه يومك، وأخر جمع أخرى.

ولهذا فقد اختلفت آراؤهم في تعليل ذلك، فمنهم من ذهب إلى أن سحر وأمس علمان على هذين الوقتين، وهما معدولان عن السحر والأمس، ففيهما العلمية والعدل (43). ومنهم من قال: منعا للعدل والتعريف المشبه لتعريف العلمية (44). وفي هذه الأسماء يقول سيبويه: "تركوا صرف سحر ظرفًا لأنه إذا كان مجرورًا أو مرفوعًا أو منصوبًا غير ظرف، لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام، أو يكون نكرة إذا أخرجتا منه. فلما صار معرفة في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع، فصار معدولا عندهم كما عدلت أخر عندهم، فتركوا صرفه في هذا الموضع كما ترك صرف أمس في الرفع" (45). فعلة المنع عند سيبويه في هذه الأسماء هي العدل عما فيه الألف واللام والتعريف. وهنا نجد علة لم تذكر فيما سبق، وهي التعريف، كما نجد انضمام العدل إلى غير العلمية في أمس وسحر، وهذا مخالف لما تقرر لديهم، فقد قرروا أنه يجب أن تكون إحدى العلتين العلمية أو الوصفية، فأين العلمية هنا؟ أما أخر فيمكن أن يقال فيها: إنها منعت للعدل والوصفية، وهذا واضح في كلام سيبويه السالف ذكره.

جر الممنوع من تنوين الصرف بالفتحة:

يرى سيبويه أن سبب جر الممنوع من تنوين الصرف بالفتحة هو مشابهة الفعل، إذ يقول: "واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستخفون، وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر، فهذا بناء أذهب وأعلم، فيكون في موضع الجر مفتوحًا، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء" (46). وفي موضع آخر يعلل سيبويه لجر الممنوع من تنوين الصرف بالكسرة إذا عرف بـ(أل) أو أضيف، فيقول: "وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف، وأدخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمنوا التنوين" (47). فهو - هنا - يضيف إلى مشابهة الفعل التي عدها سبب منع الاسم من تنوين الصرف ومن الجر سببًا آخر، وهو عدم أمن التنوين، لأنه يعلل عودة الكسرة إلى الممنوع من تنوين الصرف بعد دخول (أل) عليه أو إضافته بزوال شبه الفعل، وأمن التنوين. وهذا يعني أنه يرى أن عدم جر الممنوع من تنوين الصرف بالكسرة كان لسببين، هما شبه الفعل، والاحتراز من اللبس. الأمر الذي جعل أبا علي الفارسي يذهب إلى أن الممنوع من تنوين الصرف لم يجر بالكسرة، لكي لا يشتبه بالأسماء المبنية على الكسر، نحو: أمس، وجير (48)، فيتوهم بناؤه، لأن الكسرة لا تكون إعرابًا إلا مع التنوين أو الألف واللام أو الإضافة (49). وهو الأمر نفسه الذي جعل السهيلي يذهب إلى أنه لم يجر بالكسرة، لكي لا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم بعد حذفها والاجتزاء عنها بالكسرة، وسيذكر هذا في موضعه لاحقًا إن شاء الله. "على أن أبا الحسن وأبا العباس - رحمهما الله - ذهبا إلى أن غير المنصرف مبني في حال فتحه، إذا دخله الجار" (50). وهذا "هو مذهب الزجاج أيضًا" (51).

مناقشة آراء القدامى:

سيخوض الباحث في مناقشة آراء النحاة في هذه المسألة إجمالا، ولن يتوقف عند التفاصيل، وأول ما يراه الباحث هو أن النحاة القدامى خلطوا بين الصرف وتنوينه، فهم يطلقون الصرف ويريدون به تنوينه، وهذا أدى إلى الخلط بين المنصرف والمنون، وأدى - أيضًا - إلى الخلط بين تنوين الصرف، أو تنوين التمكين بحسب مصطلحهم، وبقية أنواع التنوين الأخرى، وقد مر ذكر قول سيبويه "أكثر الكلام ينصرف في النكرة". وهذا يعني أن تنوين الصرف ليس علمًا على التمكين أو الخفة فحسب، وإنما هو -أيضًا- علم على التنكير. وهنا نجد الرضي يعترف بذلك، إذ يقول:

"وأما التنوين في نحو: رب أحمدٍ وإبراهيم، فليس يتمحض للتنكير، بل هو للتمكن أيضًا، لأن الاسم ينصرف، وأنا لا أرى منعًا من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معًا... فنقول: التنوين في رجل يفيد التنكير أيضًا، فإذا سميت بالاسم تمحض للتمكن" (52). ونجد الأنباري يعترف بدلالة تنوين الصرف على الانفصال، إذ يقول: "فإن قيل: فلم حذف التنوين من المضاف...؟ قيل: أما حذف التنوين فلأنه يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال... وكون الشيء متصلا منفصلا في حالة واحدة محال" (53). ثم إنهم قصروا دراستهم على الممنوع من تنوين الصرف، سعيًا منهم إلى الوصول إلى العلل المانعة، وتجاهلوا المنون من الأسماء، وهذا أدى إلى اعتمادهم على مقارنة الممنوع من تنوين الصرف بالفعل، وجعله الأساس الذي يبنون عليه تفسير ظاهرة المنع. ومن ثم حاولوا أولا الوصول إلى علة امتناع تنوين الفعل، فقالوا إنه لا ينون لأنه أثقل من الاسم، لكونه فرعًا عنه، وثقله متمثل في تعدد معانيه وكثرة لوازمه، فهو يدل على الحدث والزمان، ومن لوازمه الفاعل والمفعول به والظرف، أما الاسم فلا يدل إلا على مسمى واحد ولا تكثر لوازمه، وهو الأصل والفعل فرع عنه، فهو أخف من الفعل، ولهذا نون ولم ينون الفعل. ويرد الباحث عليهم بأن الثقل المزعوم ليس هو المانع من التنوين، فمن الأسماء ما تتعدد معانيه، وتكثر لوازمه، وينون كـ(ضارب) مثلا، فهو يدل على الحدث وصاحبه، ويحتاج إلى المفعول، وإلى غيره من المكملات، كما في قولك: هذا ضارب غلامه غدًا. هذا فضلا عن أنه فرع، لأنه مشتق، إما من المصدر على رأي البصريين، أو من الفعل الماضي على رأي الكوفيين. فقد توافرت فيه شروط المنع كلها، فلماذا دخله التنوين إذن؟ وفي المقابل هناك من الأفعال ما لا تتعدد معانيه ولا لوازم له ولا ينون، كقولك مخاطبًا: اخرج. فلا يدل هذا الفعل لا على حدث ولا على زمان، وليس له مفعول ولا ظرف - هذا إذا سلمنا بوجود الفاعل - ومع ذلك لا يدخله التنوين البتة؟ إذن فالتنوين ليس علمًا على الخفة، وليس المنع منه علمًا على الثقل. وإذا سلمنا بأن الاسم أخف من الفعل، والفعل أثقل منه، فمن حقنا أن نسأل، فنقول: لماذا يلجأ العرب إلى تثقيل الخفيف بزيادة التنوين؟ ألم يكن الأحرى بهم أن يدعوه خفيفًا كما هو بلا زيادة تثقله؟ أليس الإنسان ميالا بطبعه إلى الخفة؟ وعلى هذا فإن الثقل المزعوم ليس هو السبب في عدم تنوين الفعل، وليست الخفة المزعومة هي السبب في اختصاص الاسم بالتنوين، وإنما هناك سبب آخر لاختصاص الاسم بالتنوين وحرمان الفعل منه، سيذكره الباحث، لاحقًا، في سياق عرض رؤيته.

ثم إن مسألة الفرعية التي اتكأ عليها النحاة، وجعلوها مناط الشبه بين الاسم الممنوع من تنوين

الصرف والفعل غير مقبولة في رأي الباحث، إذ لو سلمنا بهذه الفرعية، لكان المصدر فقط هو ما ينون من الكلمات، هذا على رأي من يرى أنه أصل المشتقات. أما على رأي من يرى أن الفعل الماضي هو أصل المشتقات، فلن ينون من الكلمات إلا الفعل الماضي، لأنه الأصل، وبقية الكلمات فروع عنه، وهذا ما تنكره اللغة.

وقد تنبه الرضي إلى أن علل المنع ضعيفة وغير مطردة، إذ يرى أن حكم الصرف يتخلف عن العلة (54)، ويرى - أيضًا - أن "المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة، ولا قوية، إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة، بل يحتاج في إثباتها فيه إلى تكلف" (55).

يكتفي الباحث بهذه المناقشة المجملة، وما تضمنته من نقد، ومن أراد الاستزادة في معرفة الردود التي وجهت للنحاة في هذه المسألة، فليرجع إلى كتاب أمالي السهيلي، وكتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى (56).

المطلب الثاني: دلالة تنوين الصرف وعلل المنع منه في رأي السهيلي:

دلالة التنوين:

بعد أن ذكر السهيلي أن علل المنع من تنوين الصرف في الأسماء الممنوعة منه فيها ما فيها من التحكم والتناقض والفساد، وأنها ليست مطردة ولا منعكسة، ودلل على ذلك بأمثلة لا يتسع المجال لذكرها (57)، بعد ذلك انطلق في بحثه عن دلالة تنوين الصرف وعلل المنع منه من خلال الأسماء التي تنون به، إذ نظر فيها فوجد أنها لا تنون إذا كانت مضافة، وتنون في حال عدم إضافتها، فقرر أن التنوين ليس علامة للتمكن، لأن "العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكن اسم، ولا أيضًا التمكن معنى تحتاج إلى بيانه، وإعلام المخاطب به" (58). وإنما هو "علامة للانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده، ولا متصل به" (59). مستدلا على صحة ذلك بتنوين يومئذٍ وحينئذٍ عند عدم إضافتهما، وبزواله عند الإضافة، ومستدلا بأن التنوين يسقط عند الوقف، وبغيرها من الأدلة (60)

علل المنع

1- في العلم

ثم ذهب إلى أن "المانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة للانفصال" (61).

ثم فصل القول في شرح المانع من التنوين في الأسماء الممنوعة منه، في ضوء رأيه في دلالة التنوين على الانفصال، فقرر أن الأعلام الممنوعة منه لم تنون "لأنه لا يخشى على المخاطب أن يتوهم

العلم مضافًا إلى ما بعده، كما يتوهم النكرة إذا لم تنون" (62). ويعلل لتنوين ما ينون من الأعلام، فيقول: "وإنما ينون من الأعلام ما كان قبل التسمية به منونًا، نحو: أسد ونمر وسالم وغانم، يتركونه على أصله منونًا، لأنهم وإن نقلوه عما وضع له، ففي أنفسهم التفاتات إلى تلك المعاني" (63). إذن فحق العلم في رأيه أن لا ينون إلا إذا كان منقولا من أصل منون، وعلى هذا لم ينون العلم المعدول ولا العلم الأعجمي، لأنه "لم ينقل إلى العلمية من شيء منون" (64). غير أننا لا نجد وفقًا لهذا الرأي تفسيرًا لما ينون من الأعلام الأعجمية، كهود ونوح ولوط. وأما ما نقل من الأعلام عن أصل كحمزة وطلحة، فإنه لم ينون - في رأيه - لأن التاء فقدت فيه الدلالة التي وضعت من أجلها في ما ينون، وهي الدلالة على الفرق بين الواحد والجمع، كما في طلحة، وبين المذكر والمؤنث، كما في حمزة. فلم يؤنث حمزة وطلحة وما شابههما من الأعلام "لأن التاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم، وكأنها في حال العلمية ليست تلك التي كانت فاصلة بين الواحد والجمع، وفاصلة بين المذكر والمؤنث" (65). فلم يعد هناك التفات إلى الأصل، لأنك "تقول في حال العلمية: فعل طلحة. وتقول قبل التسمية: طلحة عظيمة وكبيرة. ولا تقول ذلك في حال العلمية، فالالتفات في حال العلمية إلى المسمى، فهو المقصود بالتأنيث أو التذكير... لأن الاسم العلم علامة كالإشارة الدالة على المشار إليه، فلا يؤنث المشار إليه من أجل تأنيث الإشارة، كذلك لا يؤنث المُعْلم عليه من أجل تأنيث العلامة، فحكم اللفظ إذن في حال العلمية غير حكمه قبلها" (66). وهذا الحكم - في رأيه - لا يقتصر على ما ختم من أعلام الذكور بالتاء، كحمزة وطلحة وأشباههما، بل ينطبق - أيضًا - على ما كان قبل النقل دالا على مؤنث، ولم يختم بالتاء، كقِدْر وقَدَم، إذا ما سمي بهما المذكر، وأصبحا علمين، لأن هذه الأعلام "في حال التسمية - أيضًا - على غير ما كانت عليه قبل التسمية، وإن لم تكن فيها علامة التأنيث، فإن تأنيثها قبل التسمية كان لمعنى في المسمى... لأنه اسم مخصوص للمؤنث، فقام وضعه مقام التأنيث، فجرى في العلمية مجرى حمزة وطلحة" (67). وأما الأعلام المؤنثة بالتاء المنقولة للمؤنث، كفاطمة وعائشة، فقد منعت من التنوين - في رأيه - وإن كانت منقولة للمؤنث من أصل منون ودال على المؤنث، لأن التاء فيها مختلف عما كان قبل النقل، فقد كان معناه قبل النقل التأنيث، أما بعد النقل إلى العلمية فلم يعد معناه التأنيث، لأن "تأنيث المرأة إنما هو لذاتها، لا للعلامة التي في اسمها" (68). وأما حذام ورقاش فقد منعا من التنوين - في رأيه - بسبب إرادة الإضافة إلى ياء المتكلم "وذلك أنهم يشيرون بهذه الأسماء إلى أنهن محبوبات، وكل محبوب مقرب إلى النفس مضاف إليها، وترك التنوين يشعر بهذا

المعنى، ألا ترى كيف خصوه بالكسرة التي هي أخت الياء، كأن المتكلم يريد إضافتها إلى نفسه" (69). وأما العلم المركب فيرى أنه لم ينون " لأنه قلما يضاف اسم مركب، فيقال: بعلبك زيدٍ، فلما قل ذلك استغنى عن التنوين" (70). وأما الأعلام المختومة بألف ونون كسلمان وعمران، فإنها لم تنون لأنها غير منقولة من أصل منون، وإنما هي - في رأيه - معدولة عن الصفات المنونة إلى العلمية كعمر (71)، فسلمان معدول عن سالم وعمران معدول عن عامر.

2- في الوصف

وأما الصفات المختومة بالألف والنون كعطشان وغضبان، فقد منعت من التنوين - في رأيه - لمضارعتها المثنى من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى، أما من حيث اللفظ فلأنها مفتوحة الأول، ومختومة بألف ونون، كما هو شأن المثنى، وأما من حيث المعنى فلأنها تفيد معنى تضاعف الصفة، كما أن المثنى ضعف الواحد. فلما كان المثنى لا ينون، وكانت النون فيه عوضًا عن التنوين، حملت هذه الصفات عليه، فمنعت من التنوين لمضارعتها إياه. ويستدل على ذلك بأن هذه الصفات لا نظير لها في الواحد، وبأن ما أتى منها مضموم الأول كثعبان، أو مكسور الأول كسرحان، لم يمنع من التنوين، لوجود ما يضارعه في الآحاد منونًا، فحمل عليه، فثعبان ينون كما ينون فسطاط، وسرحان ينون كما ينون قرطاس. وأما غضبان وسكران وعطشان، فلم يجدوا لها نظائر في الواحد ليحملوها عليها، فحملوها على ما يضارعها وهو المثنى، فمنعت من التنوين لذلك (72).

"وأما المعدول عن العدد نحو ثلاث ورباع، فلا معنى لتنوينه، لأنه لا يتوهم إضافته، فلا يحتاج إذن إلى التنوين الذي هو علامة الانفصال عن الإضافة" (73). وأما جُمع فلم ينون - في رأيه - "لأنه مضاف في المعنى" (74). وكذلك يرى السهيلي أنهم لم ينونوا أخر "لأنه في معنى المتصل بحرف (من) التي في باب أفعل من كذا، وسيأتي بيانها واستقصاء بابها فيما بعد إن شاء الله" (75). وقد نسي ذكر اسم التفضيل، وكان قد وعد بذكر ذلك في قوله سالف الذكر. إلا أنه يمكن أن يفهم من حديثه عن أخر أن اسم التفضيل منع من التنوين، لاتصاله بمن. وعلى هذا لا يبقى إلا الصفات التي على وزن أفعل، مما ليس بتفضيل، كأحمر وأسود وأبيض..إلخ. فلا ندري ماذا كان سيقول في تعليل منعها من التنوين، لو أنه لم يغفل ذكرها.

3- في صيغ منتهى الجموع:

يرى السهيلي أن صيغ منتهى الجموع منعت من التنوين، لأنها صيغ لا نظير لها في الواحد، ولأن بناءها مخصوص بالجمع، فحملت في عدم تنوينها على جمع المذكر السالم، الذي يناظرها في معنى

الجمع، وفي كونه بناء مخصوصًا للجمع، فكما أن جمع المذكر السالم لا ينون، فكذلك هذه الصيغ لا تنون، حملا لها عليه، وكان حملها عليه أولى من حملها على ما لا نظير لها فيه، وهو الواحد. ثم يرى أن هذه الصيغ إذا دخلتها هاء التأنيث نونت، لمفارقتها حينئذ جمع المذكر السالم، لأن هاء التأنيث لا تدخله (76).

4- في سحر

وأما سحر ليوم بعينه، فيرى أنه لم ينون "لأنه معرف بالمعنى" (77).

جر الممنوع من تنوين الصرف بالفتحة

أما عن علة عدم جر الممنوع من تنوين الصرف، أو من الصرف - بحسب رأيه - بالكسرة، فيرى أنه لم يجر بالكسرة "لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ضمير المتكلم... لا سيما وأكثرهم يكتفي بالكسرة من الياء" (78).

هذه هي آراء السهيلي في تفسير منع الاسم من التنوين، أو من الصرف كما يرى، وهي مبنية على رأيه في أن التنوين علم الانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاف. والملاحظ أن السهيلي لم يفرق بين الصرف وتنوينه، ولم يفرق بين تنوين الصرف وبقية أنواع التنوين، وذلك لأنه نظر في حال الاسم المضاف مما ينون قبل الإضافة، فوجده لا ينون، فذهب إلى القول بهذه الدلالة، وجعلها الأساس الذي ينطلق منه، بغية الوصول إلى علل المنع من تنوين الصرف، في حين أن تنوين الصرف شيء، وتنوين القطع عن الإضافة شيء آخر. كما أن قوله بأن التنوين علامة الانفصال مردود "لأن الأمر لو كان كما ذكر، لنون الاسم الذي لا ينصرف، إذا كان يقبل الإضافة" (79). فـ"الاسم الذي لا ينصرف قد يضاف وإضافته غير لازمة، فيكون مفردًا مع أنه لا ينون" (80). فلماذا لم ينون ليدل على أنه منفصل عما بعده، وغير متصل به؟ (81). وهو مردود - أيضًا - "من جهة أن المفرد مطلق، يصح السكوت عليه، والمضاف مخصوص، محتاج إلى ما بعده... فلو كان المفرد لا يفصل بينه وبين المضاف إلا بالتنوين، لزم ألا يكون المفرد إلا منصرفًا" (82). فلا يحتاج المفرد إذن إلى علامة على انفراده وعدم إضافته، فحسبه علامة على ذلك أنه غير مضاف. وإذا كان التنوين علمًا - كما يرى السهيلي - على الانفصال، فلماذا لا تنون الأسماء المشتقة (اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغ المبالغة) حال كونها محلاة بـ(أل) ومقطوعة عن الإضافة، لأن هذه الأسماء تضاف وهي محلاة بـ(أل) إلى ما فيه (أل)، وتقطع عن إضافتها إليه، تقول: جاء الرجل الكريم الأب صباح اليوم (بإضافة الكريم إلى الأب). وتقول: جاء الرجل الكريم صباح اليوم (من

غير إضافة). فلماذا لا ينون (الكريم) في المثال الثاني، ليدل التنوين على انفصاله، وعدم إضافته؟ ثم إننا نجد من العلل التي ذكرها السهيلي، ما لا علاقة لها بدلالة التنوين، وهذا الأمر يعد من مكامن الخلل في رأيه، إذ كان من المنطقي أن يكون مرد العلل جميعها، في الأسماء التي لا تنون، إلى عدم الحاجة فيها إلى علم الانفصال، لكننا وجدناه يرجع عدم تنوين ما يمنع من الصفات المختومة بالألف والنون إلى مضارعتها المثنى، فما علاقة هذه المضارعة بعدم التنوين، الذي هو علم على الانفصال، لاسيما وهذه الصفات تضاف وتقطع عن الإضافة؟ وكذلك نجده يرجع علة المنع في صيغ منتهى الجموع إلى مشابهة جمع المذكر السالم، وهذا الأمر لا علاقة له بدلالة التنوين على الانفصال، لأن هذه الصيغ تضاف، كما يضاف جمع المذكر السالم.

المطلب الثالث: دلالة تنوين الصرف وعلل المنع منه في رأي إبراهيم مصطفى:

دلالة التنوين

نظر الأستاذ إبراهيم مصطفى في الاسم المنون، فوجده لا يكون إلا نكرة، فقرر أن التنوين علم التنكير، إذ يقول: "ومعنى التنوين غير خفي، فهو علامة التنكير، وقد وضعت العرب للتعريف أداة تدخل أول الاسم هي (أل) وجعلت للتنكير علامة تلحقه، وهي التنوين" (83). وهنا يقصر الأستاذ إبراهيم مصطفى التنوين على تنوين التنكير، ويغفل بقية أنواعه، ومنها تنوين الصرف، الذي هو بغيته، وذلك لأنه أراد الوصول إلى علل المنع منه، من خلال النظر في حال الاسم المنون، فلما وجده لا يكون إلا مجردًا من (أل) ومن الإضافة، ذهب إلى أنه علم التنكير.

علل المنع

1- في العلم

ومن هنا ذهب يلتمس علل المنع من التنوين، وهو يريد تنوين الصرف، فلم يكن مصيبًا، إذ قرر أن "الأصل في العلم ألا ينون، ولك في كل علم ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين، إذا كان فيه معنى من التنكير، وأردت الإشارة إليه" (84). والتنكير الذي يقصده يأتي من لمح الأصل في الأعلام المنقولة من الصفات والمصادر، إذ يقول: "إن التنوين يدخل العلم للمح الأصل، ومن لمح هذا الأصل يأتيه معنى التنكير، ويدخله التنوين" (85). ويستدل على ذلك بـ"أن العلم إذا عين تمام التعيين، وامتنع أن يكون فيه معنى العموم، لم يجز أن يدخله التنوين، وذلك حين يردف بكلمة ابن، وينسب إلى أبيه، مثل: علي بن أبي طالب" (86). وهنا لا يخفى على القارئ الكريم مدى

تأثره بالسهيلي، فإلى جانب لمح الأصل في العلم، فإن منطلقه لتفسير هذه الظاهرة، هو نفسه منطلق السهيلي، وهو النظر في حال الاسم المنون، وفي حاله عند فقدانه التنوين. وأول ما يصادم رأيه هذا أن الأعلام المؤنثة المنقولة من الصفات والمصادر المنونة، مثل عائشة، وجميلة، وإلهام، وإكرام ..إلخ، لا تنون، فلماذا لم يلمح فيها الأصل، ويدخلها معنى التنكير، ومن ثم تنون؟ وسيعرف القارئ أن الأستاذ إبراهيم مصطفى تجاهل ذكر أعلام الإناث، لأنه يعلم أن رأيه في لمح الأصل لا ينطبق عليها. ويستطرد في تفسير منع الأعلام من التنوين، بناءً على رأيه السابق، فعن العلم الأعجمي يقول: "يمنعون الاسم للعلمية والعجمة، ويشترطون في الاسم الأعجمي ألا يكون قد استعمل نكرة في العربية قبل وضعه علمًا... فإذا سميت بإبراهيم، فإبراهيم ممنوع من الصرف، إذ لا أصل له في التنوين يمكن أن يلمح، أما إذا سميت بمثل استبرق وأستاذ، مما استعمل في العربية نكرة، ونون، لم يمنع عندهم من الصرف... وذلك يشهد أن التنوين يدخل على العلم من ناحية أصله الذي نقل عنه، أو كما يقولون: للمح الأصل" (87). غير أننا لا نجد - على رأيه هذا - تفسيرًا لتنوين نوح وهود ولوط. فلماذا لم تمنع هذه الأعلام - وهي أعجمية، ولم تستخدم في العربية نكرة - من التنوين؟ وعن العلم المركب تركيبًا مزجيًا يقول: "هو اسم نقل من لغة أخرى، وبقيت له صورة تأليفه وتركيبه، فليس له من أصل كان منونًا قبل العلمية، فيمكن أن ينون بعده" (88). فهو يرى أن الأعلام المركبة تركيبًا مزجيًا منقولة كلها إلى العربية من لغات أخرى!! وعن العلم الموازن للفعل يقول: "وتفسيره عندنا أن العلم إذا كان قد نقل من الفعل، وكان ظاهرًا فيه هذا النقل، كان واضحًا أن أصله محروم من التنوين، فلا أصل يلمح، ويستأنس به، حين تنوين العلم" (89). وأما العلم المعدول، فسبب منعه من التنوين - في رأيه - أنه "لم يستعمل منونًا قبل أن يكون علمًا، فحرم التنوين إذ كان علمًا" (90). فالأعلام المعدولة في رأيه "أسماء مرتجلة اشتقت أول ما اشتقت من أصولها لتكون أعلامًا" (91). وعن الأعلام المؤنثة يقول - متحدثًا عن التأنيث - : "أخطأ النحاة في عده من موانع الصرف، وذلك لأن أكثر هذا الباب استعمالا أسماء البلاد، وأسماء القبائل، وهي ترد منونة وغير منونة" (92). و"مناط التنوين وعدمه القصد إلى معين، فقد يقول الشاعر: قريش، وهو يعني هذا الجمع المحدد المشار إليه، فلا ينون. وقد يريد من قريش هذه الجماعات، التي لا يرمي إلى تعيينها، والإحاطة بأولها وآخرها، فينون، فملاك التنوين إرادة التعيين، كذلك أسماء البلاد" (93). هذا ما قاله في أسماء الأماكن والقبائل والبلدان، وأما أعلام النساء فقد تجاهل ذكرها، مبررًا ذلك بأنها قليل، إذ يقول: "وما عدا أسماء البلاد والقبائل

من المؤنثات فهو قليل، إذا قيس إلى سائرها" (94). فهل أعلام الإناث من النساء أقل من أعلام البلدان والقبائل؟ وهل أحصى الأستاذ إبراهيم مصطفى ذلك حتى يقرر هذا؟ أم إنه وجد أن رأيه لا ينطبق عليها، فتجاهل ذكرها، واكتفى بهذا التبرير الواهي؟ لأن أعلام النساء - وجلها لا ينون- ليست بأقل من أعلام الذكور المعدولة. وكذلك فعل في الأعلام المزيدة بالألف والنون، إذ لم يشر إليها لا من قريب ولا من بعيد، وقد كان ذكره الوصف المزيد بالألف والنون - وسيأتي ذكر ذلك لاحقًا - كفيلا بتذكيره إياها، لو أنه أغفل ذكرها بفعل النسيان، لكنه عمد إلى تجاهلها عمدًا، بعد أن وجد أن رأيه لا ينطبق عليها. وهكذا نجد أن ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفي من أن القصد إلى التنكير ولمح الأصل، هو علة منع العلم الممنوع من التنوين، لا ينطبق على أعلام الإناث من النساء، ولا على الأعلام المزيدة بالألف والنون، ومع ذلك نجده يختم الحديث عن الأعلام بقوله: "انتهينا إذن من العلمية ومناقشة العلل التي يمنع لها الاسم من الصرف مع العلمية، وأثبتنا ما قررنا من أن الأصل في كل علم ألا ينون، وأنه إنما ينون إذا قصد إلى تنكيره، وأنه يكون آنس بالتنوين إذا كان له فيه أصل، وتبين أن أصلنا هذا أوفق للعربية وأمضى في تفسير ما روى النحاة من كلام العرب" (95). هكذا قال!! وللباحث أن يسأل فيقول: إذا كان القصد إلى معنى التنكير الذي يعضده لمح الأصل هو المانع من تنوين ما ينطبق عليه هذا القول، مما لا ينون من الأعلام، فلماذا لم ترد في الكلام المنثور إلا غير منونة، مع أن القصد - كما هو معروف - مسألة اختيارية؟ بمعنى آخر: لماذا قصد العرب فيها إلى معنى التنكير، ولمحوا الأصل فيها على الدوام؟ ولماذا لم يتجاهلوا لمح الأصل هذا، و يقصدوا إلى معنى التعريف فيها ولو أحيانًا؟

2- في الوصف

ثم ينتقل الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى تفسير منع الوصف من تنوين الصرف، ويبدأ بالوصف المزيد بالألف والنون، فيقول: "أما زيادة الألف والنون فقد اشترط في منعها من الصرف شروط، منها أن تكون في زنة فعلان مذكر فعلى، وألا يكون مؤنثها على فعلانة، وبعض العرب - وهم بنو أسد - يجيزون أن يكون لكل فعلان مؤنث على فعلانة، فهي على هذا جائزة التنوين أبدًا، وإنما يحذف تنوينها أحيانًا وعلى قلة، رعاية لزيادة الألف والنون، ولأن التنوين نون أخرى" (96). فالوصف المزيد بالألف والنون خارج عن قاعدته، إذ لم يمنع من تنوين الصرف لأنه معرفة، بل لأنه - بحسب رأيه - مزيد بالألف والنون، ولأن التنوين نون، فلم يجمعوا بينهما، كراهية توالي الأمثال. وهذا اعتراف منه بخروجه عن قاعدته، أو عن الأصل الذي قرره. ثم إنه ذكر أن بعض

العرب - وهم بنو أسد - يجيزون أن يكون لكل فعلان مؤنث على فعلانة، ثم قرر بأن هذه الصفات لا يحذف تنوينها إلا أحيانًا، وعلى قلة. فكيف يحذف تنوينها - كما يقول - أحيانًا وعلى قلة، وهو يقر بأن الذين ينونونها هم بعض العرب؟ وعن الوصف الموازن للفعل يقول: "إذا رجعنا لهذا الوزن وجدناه أكثر ما يكون في أفعل التفضيل، وأفعل التفضيل يستعمل مصحوبًا بمن، أو يكون معرفًا، واستصحابه بمن نوع من التعريف، فواضح أن أفعل يحرم التنوين، إذا صحب من، لأن فيه حظًا من التعريف، ولأنه يجب أن يكون شديد الاتصال بمن، إذ كانت تكملة له، والتنوين كما يدل على التنكير، يشير إلى تمام الكلمة، وانقطاعها عما بعدها" (97). وهنا نلحظ أن دلالة التنوين لم تعد هي التنكير وحده، وإنما أصبحت التنكير والقطع عن الإضافة، وهذا خلط وخلل بيِّن. كما أنه لا يخفى - هنا - تأثر الأستاذ إبراهيم مصطفى بالسهيلي. وأما ما جاء من الصفات على وزن أفعل، وليس باسم تفضيل، فيرى أنه محمول على أفعل التفضيل (98). وقد لجأ إلى القول بحمله على اسم التفضيل، لأنه وجده لا يتصل بمن. فهو على هذا خارج عما قرره.

وأما أُخر وجُمع، فيقول فيهما: "السبب في منع التنوين من أخر وجمع إنما هي نية التعريف" (99). لأن (أخر) جمع أخرى الذي مذكره آخر، وهو اسم تفضيل، واسم التفضيل لا يجمع إلا معرفًا بـ(أل) أو بالإضافة إلى معرف (100). وأما جمع "فإنه لا يؤكد بها إلا المعرفة، فدل هذا على ما فيها من معنى التعريف" (101). وأما مَثْنى وثُلاث ورُباع، فإنه لما لم يجد فيها معنى التعريف قال: "هذه كلمات قليلة، لم يكن ينبغي أن تجعل بابًا خاصًا في منع الصرف، وتنتحل لها هذه العلة، وهي العدل، وقد روي أن الفراء إمام نحويي الكوفة حكى أن مثنى وثلاث تستعمل منونة وغير منونة، وقال: أجيز صرفها إذا ذهبت بها مذهب الأسماء النكرات" (102). وعلى هذا فهذه الكلمات خارجة - أيضًا - عما قرره. وكما رفض علة العدل في الأعلام وقال - متأثرًا بالسهيلي - : إنها أسماء مرتجلة، رفضها في الصفات المعدولة، إذ يقول ملخصًا علة منع أُخر وجُمع ومَثْنى وثُلاث من التنوين: "ننتهي وقد تبينا جليًا أن السبب في منع التنوين من أخر وجمع إنما هي نية التعريف، وأن استعمال مثنى وثلاث قليل، وأنه يحذف منهما التنوين، إذا قصد بهما إلى شيء من التعريف، فلا حاجة إلى هذه العلة المفترضة التي سماها النحاة عدلا" (103). ولا ندري كيف يقصد بمثنى وثلاث إلى التعريف؟ وبعد أن وجدنا أن ما قرره في علة منع الصفات من تنوين الصرف - وهي أنها لا تمنع منه إلا إذا كان فيها شيء من التعريف - بعد أن وجدنا أن ذلك لا ينطبق على الصفات المختومة بالألف والنون، ولا على الصفات الموازنة لأفعل التفضيل، ولا على

مثنى وثلاث ورباع، نجده - بعد أن فرغ من ذلك كله - يقول: "وبذلك استقامت لنا القاعدة بشطريها، الشطر الأول أن الأصل في العلم ألا ينون، إلا أن يدخله شيء من التنكير، والشطر الثاني أن الصفة تنون، ولا تحرم من التنوين، إلا إذا كان فيها نصيب من التعريف" (104) !!

هذا هو تعليل الأستاذ إبراهيم مصطفى لمنع الأعلام والصفات الممنوعة من تنوين الصرف، مما كان النحاة القدامى يرون أن فيه علتين، وبقي تعليله لمنع ما قامت فيه العلة الواحدة مقام العلتين، وذلك هو الاسم المؤنث بالألف بنوعيها، المقصورة والممدودة، وصيغ منتهى الجموع.

3- في المؤنث بالألف

أما المختوم بألف التأنيث المقصورة، فإنه يرى أنه منع من التنوين لعلة معنوية، وهي الحفاظ على ألف التأنيث، لأن التنوين يؤدي إلى حذفها. ويستدل على صحة ذلك بأن العرب اهتمت بالتأنيث أكثر من التعريف، إذ جعلت له أكثر من علامة، ولم تجعل للتعريف - على الرغم من كثرة المعارف - إلا أداة واحدة وهي (أل)، كما جعلت للتنكير علامة واحدة وهي التنوين (105). ولهذا كان "منسجمًا مع طبيعة العربية أن يضحى بالتنوين حرصًا على علم التأنيث" (106). ولما كان رأيه هذا لا ينطبق على الألف الممدودة، نحو: صحراء وحمراء وأشباههما، لأن التنوين لا يؤدي إلى حذفها، ذهب إلى أنها محمولة على المقصورة، إذ يقول: "والألف الممدودة هي من المقصورة، فاستصحبت حكمها" (107). وهكذا نرى أن رأيه في دلالة التنوين على التنكير، وعلة المنع منه، لا ينطبق على المؤنث بالألف، كما نجد أن المؤنث بالألف الممدودة لا ينطبق عليه رأيه في منع المؤنث بالألف المقصورة.

4- في صيغ منتهى الجموع

وأما صيغ منتهى الجموع، فهو يرى أنها تفيد الاستغراق والشمول، وأنها بذلك تكون معارف، فإذا قصد بها ذلك المعنى، منعت من التنوين، وإذا لم يقصد نونت (108). ويستدل بما رواه الرضي من "أن من العرب من ينون هذه الصيغة مختارًا" (109). والملاحظ - هنا - أنه لا يوجد ضابط يتعين به القصد إلى معنى الاستغراق، أو الإحاطة والشمول، هذا إذا سلمنا بأن هذه الصيغ تفيد هذا المعنى، لأن النحاة "ذكروا أن القصد بمصطلح منتهى الجموع، أنه نهاية جمع التكسير... وأنه جمع لا نظير له في الواحد... ولم يقل أحد إن المقصود به الإحاطة" (110) والشمول. وهكذا نجد أن هذه الصيغ لا ينطبق عليها رأيه في علة المنع من تنوين الصرف.

5- في سحر وأمس

أما سحر وأمس، فلم ينونا - في رأيه - لوجود معنى التعريف [111]، وهذا المعنى واضح، لأن سحر يمنع، إذا قصد به سحر يوم بعينه، وأمس يمنع، إذا قصد به اليوم الذي يلية يومك. وهذا هو ما رآه القدامى، كما ذكر سابقًا.

جر الممنوع من تنوين الصرف بالفتحة:

يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الممنوع من التنوين لا يجر بالكسرة، لكي لا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، إذا حذفت ياؤه، واجتزئ عنها بالكسرة [112]. وهذا هو رأي السهيلي، وقد سبق ذكره. وبهذا ينتهي البحث من عرض رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى في دلالة تنوين الصرف وعلل المنع منه، وهنا لا بد من إيراد هذه الملحوظات:

1- لقد خلط الأستاذ إبراهيم مصطفى - شأنه في ذلك شأن النحاة القدامى والسهيلي - بين الصرف وتنوينه، فاستعمل الصرف قاصدًا به تنوين الصرف. وهذا أدى إلى خلطه بين تنوين الصرف وبقية أنواع التنوين. مما جعله يذهب إلى أن التنوين علم التنكير، وذلك بعد أن نظر في حال الاسم المنون، فوجده لا يكون إلا نكرة.

2- رأيه في دلالة التنوين وعلة المنع منه لا ينطبق على الآتي: أعلام الإناث من النساء، العلم المزيد بالألف والنون، الصفات الموازنة لاسم التفضيل، مثنى وثلاث ورباع، المؤنث بالألف بنوعيها، صيغ منتهى الجموع.

3- لقد تأثر بآراء السهيلي، وأخذ منها ما أخذ، إلا أنه - رحمه الله - لم يشر إلى ذلك.

هذا وقد رد محمد أحمد عرفة رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى في دلالة التنوين وعلل المنع منه بتفصيل مطول، ونقل منه الدكتور فاضل السامرائي ما نقل، وأضاف إلى ذلك ما أضاف، فمن أراد الاستزادة فليرجع إلى تلك الردود في مضانها [113].

المطلب الرابع: دلالة تنوين الصرف وعلل المنع منه في رأي الباحث:

قبل أن يعرض الباحث رؤيته في دلالة تنوين الصرف وعلل المنع منه، التي استنبطها من خلال المنهج الذي سار عليه، وهو مقارنة ما يمنع من تنوين الصرف من الأسماء بما ينون به منها، يذكر الباحث ما يراه في تعريف الصرف، والمنصرف، وما لا ينصرف، وأقسام الاسم من حيث الإعراب، وأقسام التنوين، وسبب اختصاص الاسم به، وأقسام الاسم من حيث تنوين الصرف وعدمه، ثم يذكر العلل المانعة من تنوين الصرف، بعد ذكر خصائص ما ينون من الأسماء، وبعد

استنباط دلالة تنوين الصرف، التي ستتضح عند ذكر ما يراه في أقسام التنوين، وبيان ذلك على النحو الآتي:

تعريف الصرف

عرفنا سابقًا أن النحاة – قدامى ومحدثين – خلطوا بين الصرف وتنوين الصرف، فالصرف عندهم يعني التنوين، وهذا أدى إلى الخلط لديهم بين المنصرف والمنون، وأدى - كذلك - إلى الخلط بين تنوين الصرف وبقية أنواع التنوين. والذي يراه الباحث هو أن التنوين شيء والصرف شيء آخر، فالصرف - في رأي الباحث - ليس هو التنوين على إطلاقه، ولا هو تنوين التمكين بحسب مصطلح القدامى، أو تنوين الصرف بحسب مصطلحه هو، ولا هو التنوين والجر معًا، وإنما هو تقلب الاسم وجريانه من الضم إلى الفتح إلى الكسر (114). أي هو إعراب الاسم إعرابًا كاملا بالحركات الأصلية الثلاث، رفعًا ونصبًا وجرًا. أو قل: الصرف هو الإعراب الأصلي الكامل.

تعريف المنصرف

الاسم المنصرف هو الاسم المعرب إعرابًا أصليًا كاملا، سواء أكان محلًى بـ(أل) أو مضافًا، أو مجردًا من (أل) ومن الإضافة، وحينها لا يكون إلا منونًا بتنوين الصرف. أو قل: الاسم المنصرف هو الاسم الذي يجري من الضم إلى الفتح إلى الجر، رفعًا ونصبًا وجرًا، ويلحقه تنوين الصرف إن كان مجردًا من (أل) ومن الإضافة.

تعريف ما لا الصرف

الاسم الذي لا ينصرف هو الاسم المعرب إعرابًا أصليًا ناقصًا، فلا يجري إلا من الرفع إلى النصب فقط، ولا يكون هذا الاسم إلا مجردًا من (أل) ومن الإضافة، وخاليًا من تنوين الصرف. أي إن الاسم الذي لا ينصرف هو نفسه الاسم الممنوع من تنوين الصرف.

تقسيم الاسم من حيث الإعراب:

ينقسم الاسم من حيث الإعراب على الأقسام الآتية:

1- الاسم المعرب إعرابًا أصليًا: وهو كل اسم يعرب بالعلامات الأصلية الثلاث (الضمة، الفتحة، الكسرة) وينقسم هذا القسم على قسمين:

الأول ما يعرب إعرابًا كاملا: وهو كل اسم تتعاقب فيه العلامات الثلاث؛ الضمة، والفتحة، والكسرة، رفعًا ونصبًا وجرًا. ويشمل هذا القسم المعرف بـ(أل) والمضاف، والمنون بتنوين الصرف، حال كونه مجردًا من (أل) ومن الإضافة.

والثاني ما يعرب إعرابًا ناقصًا، وهو كل اسم لا يجري إلا من الضم إلى الفتح فقط، ولا تتعاقب عليه سواهما، ولا يشمل هذا القسم سوى الأسماء الممنوعة من تنوين الصرف، التي لا تكون إلا مجردة من (أل) ومن الإضافة.

2- الاسم المعرب إعرابًا فرعيًا: ولا يكون الإعراب في هذا الاسم إلا ناقصًا، ولا يشمل هذا القسم سوى جمع المذكر السالم، فهو لا يجري إلا من الرفع إلى الجر، ولا تتعاقب فيه إلا الواو والياء. ولا يسمى المعرب بهذا الإعراب بالاسم الذي لا ينصرف، لأن ما لا ينصرف من الأسماء هو المعرب إعرابًا أصليًا ناقصًا، فلا يجري إلا من الضم إلى الفتح فقط.

أما ما يعرف بالأسماء الخمسة، فهي كلها - في رأي الباحث - معربة بالعلامات الأصلية، وهذا هو رأي المازني [115]، إلا أن تلك العلامات مدت، ونشأ عن كل واحدة منها ما يجانسها من حروف المد في (أبوك، أباك، أبيك، أخوك، أخاك، أخيك، حموك، حماك، حميك، فوك، فاك، فيك) للتخلص من تتابع الحركات.

وأما (ذو) فقد مدت فيها الحركات الثلاث لسببين، الأول للتكثير [116]، وذلك لأنها مكونة من حرف واحد وهو الذال، فأردف بحرف المد بعد إشباع الحركة للتكثير، لأن العربية ليس فيها اسم مكون من حرف واحد، بل فيها أسماء مكونة من حرفين وإن كانت قليلة.

والثاني لكي يتضح أمرها في التركيب، فتظهر على أنها كلمة مستقلة عما تضاف إليه، إذ لو لم تشبع حركة حرفها الوحيد لظن أنه جزء مما تضاف إليه.

دلالة تنوين الصرف

إن الوصول إلى معرفة دلالة تنوين الصرف لا يكون - في رأي الباحث - إلا عن طريق معرفة أقسام التنوين، وخصائص كل قسم، فذلك هو السبيل إلى معرفة دلالة تنوين الصرف، ودلالة كل نوع من أنواع التنوين الأخرى.

أقسام التنوين ودلالاته وخصائص كل قسم:

يرى الباحث أن التنوين ينقسم على خمسة أقسام، ولكل قسم دلالته الخاصة به، وذلك على النحو الآتي:

1- تنوين الصرف:

وهو التنوين الذي يلحق آخر الاسم المعرب إعرابًا أصليًا كاملا، حال تجرده من (أل) ومن الإضافة، وهذا التنوين هو علم الإعراب الأصلي الكامل فيما يدخل عليه. ومن خصائصه أنه لا

يكون إلا في آخر الكلمة، تاليًا علامة الإعراب الأصلية ضمًا، وفتحًا، وكسرًا، وأنه يحذف عند الوقف، وتحرك نونه بالكسر، عند الوصل، للتخلص من التقاء الساكنين.

وقد يسأل سائل فيقول: إذا كان تنوين الصرف علمًا على الإعراب الأصلي الكامل، فما علم ذلك الإعراب في الأسماء المحلاة بـ(أل) والمضافة، مما يعرب إعرابًا أصليًا كاملا؟ فالجواب أن (أل) هي علم ذلك الإعراب فيما دخلت عليه، واكتمل إعرابه بالحركات الأصلية الثلاث، وأن الإضافة هي علم ذلك الإعراب فيما أضيف، وهو معرب إعرابًا أصليًا كاملا.

ومما يرجح ما ذهب إليه الباحث من دلالة (أل) والإضافة وتنوين الصرف على الإعراب الأصلي الكامل، مما يرجح ذلك أن الأسماء المبنية لا تدخلها (أل) البتة، ولا تضاف إضافة غير لازمة، ولا تنون البتة. وأن ما أعرب من الأفعال محروم من هذه العلامات جميعها، لأنه لا يجري إلا من الرفع إلى النصب فقط، شأنه في ذلك شأن ما لا ينصرف من الأسماء.

2- تنوين التنكير:

وهو ذلك التنوين الذي يدل على التنكير، ويكون في الأعلام الممنوعة من تنوين الصرف، إذا قصد إلى تنكيرها، كما يكون في الأعلام المبنية كحذام ورقاش إذا قصد إلى تنكيرها، كما يكون في الأسماء المقصورة المجردة من (أل) ومن الإضافة، إذا قصد إلى تنكيرها، ويستدعي دخوله الأسماء المقصورة حذف الألف، نطقًا، لا رسمًا.

ومن خصائص تنوين التنكير أنه لا يوقف عليه، وأنه يدخل في آخر الكلمة، ويلحق علامة الإعراب، وذلك في العلم الممنوع من تنوين الصرف حال القصد إلى تنكيره، ويكون حينها بعد الضم والفتح والكسر، وفي هذه الحالة فقط يتقاطع تنوين التنكير مع تنوين الصرف. ومن خصائصه - أيضًا - أنه يدخل في الحرف الذي قبل الآخر، ويؤدي دخوله إلى حذف ما كان آخرًا، وذلك في الأسماء المقصورة، حال القصد إلى تنكيرها، وحينها لا يكون التنوين إلا بعد الفتح فقط، الذي ليس بعلامة إعراب.

3- تنوين القطع عن الإضافة:

ويكون في مثل قاضٍ وجوارٍ وحينئذٍ ويومئذٍ وعندئذٍ، وإذًا. فليس التنوين في قاضٍ وجوارٍ وما شابههما عوضًا كما يقول القدامى عن الياء، أو عن الحركة كما يرى الزجاج [117]، بل هو تنوين القطع عن الإضافة، وقد استدعى وجوده حذف الياء، وذلك لأن الاسم المنقوص المجرد من (أل) تبقى ياؤه في حال إضافته، فلو لم ينون هذا الاسم وبقيت الياء في حال عدم الإضافة، كما في

قولك: جاء قاضي. لانتظر السامع منك ذكر المضاف إليه، ولقال لك مستفسرًا: قاضي ماذا؟ وحتى لو وصفت وقلت: جاء قاضي عدل، أو جاء قاضي عادل. لتوهم السامع إضافة قاضي إلى عدل، وعادل. لأن القاضي إما أن يكون قاضي عدل أو جور، ولأن (عادل) مما يسمى به الإنسان، وإن كان في الأصل وصفًا. ولهذا احتاج الاسم المنقوص المقطوع عن الإضافة إلى علامة، تدل على عدم إضافته، فكان التنوين هو علامة ذلك، ومن أجل طلب الخفة حذف لأجله الياء، ونون ما قبله بعد الكسر، الذي اقتضاه الياء قبل حذفه. فالتنوين - هنا - هو سبب حذف الياء، فكيف يكون السبب عوضًا عن المسبب؟! وأما التنوين في يومئذٍ، وحينئذٍ، وعندئذٍ، وإذًا، فدلالته على القطع عن الإضافة أمر واضح، وذلك لأن هذه الأسماء لا تستعمل - في الغالب - إلا مضافة، فإن قطعت عن الإضافة لفظًا، دخلها التنوين علامة على ذلك. ومن خصائص تنوين القطع عن الإضافة أنه لا يحذف في الوقف، وأنه يكون - غالبًا - بعد الكسر، ولا يلحق علامة الإعراب.

4- تنوين القطع عن الصفة:

وهذا لا يكون إلا في أعلام الذكور المخبر عنها بكلمة ابن، إذ المعروف أن ما يوصف منها بكلمة ابن لا ينون، سواء أكان قبل الوصف بها مما ينون، أو مما لا ينون. فإن أخبر عنها بكلمة ابن نونت جميعها، تقول: محمدٌ ابن علي، وأحمدٌ ابن علي. فهذا التنوين هو تنوين القطع عن الصفة، للدلالة على أن ما كثر استعماله وصفًا، ليس بوصف، وإنما هو خبر. وأما أعلام الإناث فلا يدخلها هذا التنوين، وذلك لوضوح الفرق بين الوصف والخبر بعدها، فللوصف كلمة (بنت) وللخبر (ابنة) مؤنث ابن، فإذا أردت الوصف، قلت: هذه عائشة بنت أبي بكر. وإن أردت الإخبار، قلت: عائشة ابنة أبي بكر. وهنا نعرف سبب عودة الألف لكلمة ابن، المخبر بها عن العلم المذكر، وذلك لأنها مذكر ابنة، التي تناظرها في الإخبار عن العلم المؤنث، المخبر بها عنه.

5- تنوين التعميم:

وهذا التنوين هو الذي يدخل صه ومه وإيه وأف، مما يعرف لدى النحاة القدامى باسم الفعل، ولدى الدكتور تمام حسان بمخالفة الإخالة (118). وهو - أيضًا — ذلك التنوين الذي يدخل المنادى النكرة غير المقصودة، كما في قول الأعمى الذي يحتاج إلى مساعدة: يا رجلا خذ بيدي. ومنه — كذلك — التنوين الذي يدخل المصدر النائب عن الفعل، كما في قولك: ضربًا زيدًا.

فـ(صه) مبني على السكون، إلا أن التنوين يدخله للدلالة على عموم الطلب، "فـ (صهٍ) بمعنى: اسكت - منونًا - يراد به طلب السكوت عن كل الكلام. و(صه) مجردًا من التنوين: معناه

اسكت عن هذا الموضوع الخاص المعروف لنا، مع جواز التكلم في غيره" [119]. "فلهذا التنوين معنًى وظيفي هو التعميم وعدم التعيين، فيشبه التنوين الذي يلحق النكرة غير المقصودة في النداء نحو: يا رجلا أقبل، والذي يلحق المصدر النائب عن فعل الأمر نحو: ضربًا زيدًا، إذ المعنى: يا رجلا أيًّا كان، وضربًا أيّ نوع من الضرب، وعلى ذلك يكون معنى (صهٍ) أمسك عن أي نوع من أنواع الكلام تحاوله، فإذا أردت كلامًا معينًا أسكنت الهاء في الوصل" [120]. وما قيل في تنوين (صه) ينطبق على مهْ، بمعنى كف عن هذا الشيء. وإيه، بمعنى هات الحديث المعهود. وأف بمعنى أتضجر. فهذه الكلمات كلها مبنية على السكون، فإن أريد بها عموم الطلب نونت. وإن لم بقيت على حالها ساكنة الآخر. وليس التنوين فيها تنوين التنكير، أو تنوين الوصل، كما يرى القدامى [121].

وليس التعميم – هنا – مرادفًا للتنكير، لأن التعميم ضد التعيين، والتنكير ضد التعريف. والفرق واضح بين قولك: جاء رجل، وقول الأعمى: يا رجلا خذ بيدي. فـ(رجل) في الأول نكرة، قصد به رجل غير معروف. و(رجلا) في الثاني لم يقصد به التنكير، بل قصد به التعميم، لأن المعنى: يا رجلا أي رجل، وليس المعنى يا رجلا لا أعرفه.

ومن خصائص تنوين التعميم أنه يدخل المبني على السكون من غير الأسماء، نحو صه، ومه، وإيه، وأف. وأنه يزول من هذه الكلمات إذا لم يقصد بها معنى التعميم. وأنه يدخل الاسم المعرب، نحو المنادى النكرة غير المقصودة، والمصدر النائب عن الفعل، لأداء معنى التعميم، وأنه لا يزول منهما. لأنهما لا يفارقان معنى التعميم. ومن خصائص هذا التنوين – أيضًا – أنه لا يكون إلا بعد كسر أو فتح.

هذه هي أقسام التنوين في رأي الباحث، ولا يوجد في رأيه قسم آخر، فأما تنوين كل وبعض، فهو تنوين صرف، لا تنوين عوض. وذلك لأن كل وبعض معربتان، وإذا أضيفتا لا تنونان، وإذا نونتا لا تضافان، وكل منهما يجوز أن تدخله (أل) فلا ينون ولا يضاف [122]. وهذه هي خصائص الاسم الذي يدخله تنوين الصرف. وأما تنوين جمع المؤنث السالم، وهو ما سماه القدامى بتنوين المقابلة، فهو تنوين صرف، وقديمًا حكى الرضي أن الربعي والزمخشري يريان "أن التنوين في نحو مسلمات للصرف" [123]. وقد نقص إعراب هذا الجمع مع وجود تنوين الصرف، بعدم فتحه في حال النصب "إجراءً له مجرى أصله، أعني جمع المذكر السالم" [124]، الذي لا تدخله علامة النصب الفرعية، وهي الألف، فهو من باب حمل النظير على النظير، ثم إن الإعراب الناقص، الذي ينقص بسبب فقدان الاسم تنوين الصرف، هو ما نقص منه الجر، وليس ما نقص منه

النصب، أي: هو الذي يخلو من الكسر، وليس من الفتح.

سبب اختصاص الاسم بالتنوين وحرمان الفعل منه:

عرفنا سابقًا أن الثقل المزعوم ليس هو السبب في عدم تنوين الفعل، وليست الخفة المزعومة هي السبب في اختصاص الاسم بالتنوين، وإنما هناك سبب آخر لاختصاص الاسم بالتنوين وحرمان الفعل منه، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أولا سبب حرمان الفعل من التنوين:

يرى الباحث أن التنوين بأنواعه جميعها لا يدخل الفعل البتة للأسباب الآتية:

1- لأن تنوين الصرف علم على الإعراب الأصلي الكامل، ضمًا وفتحًا وكسرًا، والفعل لا يعرب - إن أعرب - إلا إعرابًا ناقصًا، فلا يجري إلا من الضم إلى الفتح فقط.

2- لأن تنوين التنكير علم على التنكير، والفعل ليس من خصائصه التنكير والتعريف، فلا ينكر و يعرف إلا الاسم.

3- لأن تنوين القطع عن الإضافة علم على القطع عن الإضافة، والفعل لا يضاف البتة.

4- لأن تنوين القطع عن الصفة علم على القطع عن الصفة، والفعل لا يوصف أصلا حتى يقطع عن الصفة.

5- لأن تنوين التعميم علم على تعيين المعنى، والفعل - في ذاته - لا يعمم ولا يعين.

ثانيًا سبب اختصاص الاسم بالتنوين:

ومن هنا نعرف سبب اختصاص الاسم بالتنوين، من بين الكلمات في العربية، وذلك لاختصاصه بدلالات التنوين بأنواعه جميعها، فلا يعرب إعرابًا كاملا، وينكر ويعرف، ويضاف ويقطع عن الإضافة، ويوصف ويقطع عن الصفة، ويعمم ويعين إلا الاسم. فلا شبه - إذن - بين الاسم الممنوع من تنوين الصرف والفعل، لأن الثقل ليس هو السبب في عدم تنوين الفعل، وعليه فالأحرى أن لا يكون هو السبب في منع ما يمنع من الأسماء من تنوين الصرف.

سبب تعاقب (أل) والإضافة، والتنوين، وعدم اجتماع اثنتين منها في اسم واحد:

أولا سبب عدم اجتماع التنوين مع (أل) والإضافة:

ومن هنا نعرف السبب في عدم اجتماع التنوين مع (أل) ومع الإضافة في الاسم الواحد، وذلك لأن التنوين إما أن يكون تنوين الصرف، فيكون علمًا على الإعراب الكامل، فلا يجتمع مع واحدة من

العلامتين الأخريين (أل والإضافة) لأنهما يدلان على المعنى ذاته، ولا تجتمع علامتان في الاسم ومعناهما واحد. وإما أن يكون التنوين تنوين التنكير، فلا يجتمع مع (أل) لدلالتها على التعريف، ولا يجتمع مع الإضافة لأنها من وسائل التعريف، والتعريف نقيض التنكير، ولا يمكن أن يجتمع النقيضان، فيكون الاسم نكرة ومعرفة في آن واحد. وإما أن يكون التنوين تنوين القطع عن الإضافة، فلا يجتمع مع الإضافة، لأنها نقيض ما يدل عليه، ولا مع (أل) لأن الاسم المضاف لا يكون إلا مجردًا من (أل)، وحينما يقطع عن الإضافة لا يكون إلا كذلك. وإما أن يكون التنوين تنوين القطع عن الصفة، وحينها لا يكون إلا في العلم المخبر عنه بكلمة (ابن) فلا يجتمع مع (أل) ولا مع الإضافة، لأن العلم المخبر عنه معرفة. وإما أن يكون التنوين تنوين التعميم، فلا يجتمع مع (أل) لأنها تفيد التعريف، ولا مع الإضافة، لأنها إن لم تفد التعريف فهي تفيد التخصيص، والتخصيص نقيض التعميم، ولا يمكن أن يجتمع النقيضان.

ثانيًا سبب عدم اجتماع (أل) مع الإضافة:

ومن هنا - أيضًا - نعرف السبب في عدم اجتماع (أل) والإضافة، فإنهما لا يجتمعان، لاشتراكهما في الدلالة على التعريف، والإعراب الأصلي الكامل، ولا تجتمع علامتان في الاسم ومدلولهما واحد. وأما اجتماع (أل) والإضافة في مثل قولك: الضارب الرجل، فلأن (أل) هنا موصولة وليست للتعريف، و(أل) الموصولة "لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم" (125). والمعنى: الذي يضرب الرجل. فلم تجتمع -إذن- علامتا التعريف في هذا الاسم. هذا فيما يخص دلالة (أل) والإضافة على التعريف. وأما ما يخص دلالتهما على الإعراب الأصلي الكامل، فقد اجتمعتا - هنا - لأن الضارب بمعنى الفعل، والأصل في الفعل البناء، فلما كان الاسم في معنى ما أصله البناء، اجتمعت فيه علامتان من علامات الإعراب الكامل، إبعادًا له عن شبه ما أصله البناء، وتقوية لدلالة ذلك الإعراب فيه.

أقسام الاسم من حيث تنوين الصرف وعدمه:

ينقسم الاسم من حيث تنوين الصرف وعدمه على الأقسام الآتية:

1- اسم لا يدخله تنوين الصرف البتة: وهو كل اسم مبني بناءً ثابتًا (الضمير، الاسم الموصول، اسم الإشارة، اسم الشرط، اسم الاستفهام، الظرف غير المتصرف) (126). بل إن هذه الأسماء لا يدخلها التنوين بأنواعه جميعها. فلا يدخلها تنوين الصرف، لأنها ليست معربة، ولا يدخلها تنوين التنكير، لأنها لا تنكر، ولا يدخلها تنوين القطع عن الصفة، لأنه

مختص فقط بالأعلام المخبرعنها بكلمة ابن. ولا يدخلها تنوين القطع عن الإضافة، لأن ما أضيف منها - وهي الظروف غير المتصرفة – فإضافته لازمة، ولا يقطع عن الإضافة، باستثناء (إذا) و(إذ) المركبة مع حين ويوم وعند، فإنه يدخلهما تنوين القطع عن الإضافة، حينما يقطعان عن الإضافة لفظًا لا معنًى، وأما ما عدا الظروف من الأسماء المبنية، فلا يضاف البتة.

2- اسم يدخله تنوين الصرف: وهو كل اسم معرب إعرابًا أصليًا كاملا، حال كونه مجردًا من (أل) ومن الإضافة، وغير موقوف عليه.

3- اسم يمنع من تنوين الصرف: وهو كل اسم معرب إعرابًا أصليًا ناقصًا، ضمًا وفتحًا فقط، ولا يكون إلا مجردًا من (أل) ومن الإضافة، وغير موقوف عليه.

4- اسم ليس مما يدخله تنوين الصرف ولا مما يمنع منه: وهذا هو الاسم المعرف بـ(أل) والمضاف، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء المقصورة. الجدير بالذكر - هنا - أن ابن جني كان يرى أن المحلى بـ(أل) والمضاف، والمثنى والجمع على حده قسم محايد، إذ يقول في "باب الحكم يقف بين الحكمين: ... ومن ذلك ما كانت فيه اللام او الإضافة، نحو: الرجل وغلامك، وصاحب الرجل. فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة، وذلك أنها ليست بمنونة فتكون منصرفة، ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف، فإذا لم يوجد فيه، كان عدمه منه أمارة لكونه غير منصرف، كأحمد، وعمر، وإبراهيم ونحو ذلك. وكذلك التثنية والجمع على حدها، نحو الزيدان والعمرين والمحمدون، وليس شيء من ذلك منصرفًا ولا غير منصرف، معرفة كان أو نكرة، من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينون مثلها، فإذا لم يوجد فيها التنوين، كان ذهابه عنها أمارة لترك صرفها" (127).

خصائص الأسماء التي لا يدخلها تنوين الصرف البتة (الأسماء المبنية بناءً ثابتًا):

تشترك هذه الأسماء في كونها ليست ذات أصول اشتقاقية، وليست متصرفة، ولا تدخل عليها (أل)، وليس من بينها ما يضاف تارة، ويقطع عن الإضافة تارة أخرى، أي ليس من بينها ما يضاف إضافة غير لازمة، وهذه الخاصية الأخيرة هي سبب بنائها، وعليه فإن سبب إعراب الاسم المعرب هو أنه يضاف ويقطع عن الإضافة، أي يضاف إضافة غير لازمة (128)، والدليل على ذلك أن (أي) تشارك الأسماء المبنية في الخصائص الأخرى جميعها، ولا تفارقها إلا في أنها تضاف وتقطع

عن الإضافة.

فهي معربة لأنها تضاف وتقطع عن الإضافة (129)، وهي منونة لأنها معربة إعرابًا أصليًا كاملا. وهذا هو ما يؤكد أن تنوين الصرف علم على الإعراب الكامل بالعلامات الأصلية الثلاث، وأنه تالٍ له، ولهذا فكل منون بتنوين الصرف معرب، وليس كل معرب منون بتنوين الصرف. وهكذا تكون (أي) هي التي منحت الباحث الوصول إلى سبب الإعراب، وسبب التنوين، ومن ثم الوصول إلى دلالة كل منهما، والوصول كذلك إلى سبب البناء، وأسباب المنع من تنوين الصرف.

خصائص الأسماء التي يدخلها تنوين الصرف:

تنقسم هذه الأسماء على أربعة أقسام، وهي: أسماء مفردة، صفات مفردة، أسماء مجموعة جمع تكسير، صفات مجموعة جمع تكسير، أو جمع مؤنث سالمًا. ولكل قسم خصائص، وبيان ذلك على النحو الآتي:

1- الأسماء المفردة:

هي أسماء الأحداث (المصدر بنوعيه، واسم المصدر) وأسماء المعاني كالشجاعة، والفضيلة، والأخلاق.. إلخ، وأسماء الموجودات (باستثناء أعلام الناس الممنوعة من تنوين الصرف، وأسماء الأماكن والقبائل والبلدان) واسم المرة، واسم الهيئة، واسم الآلة، واسم الزمان، واسم المكان. ومن خصائص هذه الأسماء أن ما كان منها مذكرًا لا يؤنث، وما كان منها مؤنثًا لا يذكر، وأن المؤنث اللفظي منها لا يؤنث إلا بالتاء، وأن المؤنث المعنوي يكون في الغالب على ثلاثة أحرف، ساكن الوسط (نار، عين، شمس، قدر، ساق، رجل، أذن، أنف، بطن، دار، روح، نفس..إلخ) ومن خصائصها أن (أل) تدخل عليها، فتعرف، وتنكر بتجردها منها، وأنها تضاف تارة، وتقطع عن الإضافة تارة أخرى، أي تضاف إضافة غير لازمة.

2- الصفات المفردة:

هي كل اسم مشتق، باستثناء اسم التفضيل، الذي يؤنث بغير التاء، وما وازنه من أسماء الألوان، إذا استخدمت صفات، وتلك هي: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، صيغ المبالغة (عاقل، مسرور، حذر، كريم، غلطان.. إلخ) وأهم خصائص هذه الصفات أنها تؤنث بإلحاق التاء في آخرها، ولا تؤنث بغيره (عاقلة، مسرورة، حذرة، كريمة، غلطانة) وأن منها ما يستخدم للمؤنث والمذكر على السواء، نحو عجوز، قتيل..إلخ. وأن منها ما يختص به المؤنث من دون المذكر، فيستغني عن علامة التأنيث، نحو طالق، حائض..إلخ. وأن التاء قد تلحق صيغ المبالغة منها، ليس

للدلالة على التأنيث، وإنما زيادة في المبالغة، نحو نسَّابة، علامة.. إلخ.

3- الأسماء المجموعة جمع تكسير:

الأسماء المجموعة جمع تكسير كلها منونة بتنوين الصرف، ما عدا ما جاء منها على صيغ منتهى الجموع، وكلمة (أشياء).

ومن خصائص هذه الأسماء، أن ما ختم منها بالهمزة لا تكون الهمزة فيه إلا أصلية، أو منقلبة عن أصل، وليست زائدة، نحو: أعباء، أنباء، أضواء، أرجاء، أفياء، أسماء، أجواء، أهواء، أشلاء، أنحاء، أحياء (جمع حي الدال على المكان). وأنها جميعها ذات صيغ سماعية وليست قياسية، وهذا هو سبب كثرة صيغ جموع التكسير، وهاتان الخاصيتان، هما أهم خصائص هذه الأسماء. ومن خصائصها أن منها ما يجمع جمع مؤنث سالمًا، نحو: رجال ورجالات، وأن منها ما له صيغتان، إحداهما للقلة، والأخرى للكثرة، نحو: أسياف وسيوف.

4- الصفات المجموعة:

هي على قسمين، الأول ما جمع منها جمع مؤنث سالمًا، بإلحاق المفرد ألفًا وتاءً مفتوحة، وهذه هي صفة هذا الجمع. والثاني ما جمع منها جمع تكسير - باستثناء صيغ منتهى الجموع، وما ختم بالهمزة الزائدة - نحو: أكفاء، أبرياء، أنبياء، أنقياء، أسخياء، أسوياء، أغبياء أدعياء، أتقياء، أوصياء، أحياء (جمع حي من الحياة) قضاة، عمال، طلاب، برزة، كُتّاب، طلبة.. إلخ. والذي يعنينا من هذه الصفات المجموعة، هو ما ختم منها بالهمزة، لأنه لا يمنع من الصفات المجموعة من تنوين الصرف إلا ما يضارعها، أي ما هو مختوم بالهمزة. أما ما جاء من الصفات على صيغ منتهى الجموع، فلا مضارعة بينها وهذه الصفات. وأهم خصائص هذه الصفات المجموعة، أن الهمزة فيها لا تكون إلا أصلية، كما في أكفاء، أبرياء، أنبياء، أنقياء، أسخياء، أسوياء، أغبياء. أو منقلبة عن أصل، كما في أدعياء، أتقياء، أوصياء، أحياء. وأما باقي الصفات غير المختومة بالهمزة، فأهم خصائصها أن صيغها سماعية وليست قياسية، وأن منها ما يختم بالتاء للمبالغة، نحو: برزة، أو للدلالة على الجنسين، نحو: طلبة.

علل المنع في الأسماء الممنوعة من تنوين الصرف:

أولا أعلام الناس:

الأعلام كلها ليست معارف ولا هي نكرات، وإنما هي وسط بين هذا وذاك. فهي ليست معارف لاشتراك الناس فيها، ولأنها تخصص بالوصف بـ(ابن، أو بنت) ولأنها تضاف، وإن كانت إضافتها

قليلة. كما أنها ليست نكرات لأنها لا تدخلها (أل) التعريف أصلا حتى تنكر بالتجرد منها، ولأنها تدل على مسماها من غير تخصيص بوصف أو بإضافة [130]. فهي في هذا كله تقع بين الأسماء التي لا يدخلها التنوين البتة، والأسماء التي تنون بتنوين الصرف، غير أنها تقترب من الأخيرة في كونها تضاف - وإن كان ذلك قليلا - وتقطع عن الإضافة، أي: تضاف إضافة غير لازمة، ولهذا السبب أعربت، والإعراب الأصلي الكامل يستدعي التنوين، فالأصل فيها جميعها أن تنون بتنوين الصرف، أي بتنوين الإعراب الأصلي الكامل، إلا أن منها ما يغاير الأسماء المنونة بذاك التنوين في خصائص أخرى، فيزيد بعدها عنها، فتمنع لأجل ذلك من تنوين الصرف، ومن ثم ينقص إعرابها، فلا تجري إلا من الضم إلى الفتح، لفقدها علامة الإعراب الأصلي الكامل، وهو تنوين الصرف. وبهذا نعرف لماذا ينون بعضها بتنوين الصرف، ويمنع بعضها الآخر. وإليك - أيها القارئ الكريم - بيان علل منع ما يمنع منها من تنوين الصرف، وذلك على النحو الآتي:

1- المغايرة في الوزن:

الأعلام التي غايرت في أوزانها ما ينون بتنوين الصرف من الأسماء تمنع من ذلك التنوين بسبب تلك المغايرة، كـ(يزيد، أحمد، عمر، قابوس.. إلخ) وكالأعلام الأعجمية ذات الأصول المستخدمة في العربية، كقارون مثلا، فهذا العلم الأعجمي على وزن لا تعرفه العربية، إلا أنها تعرف (قرن). وهنا نعرف أن ما كان من الأعلام العربية على وزن ما ينون، كـ(عمرو، زيد، كريم، مكرم، قاسم.. إلخ) فإنه ينون مثله.

2- المغايرة في الأصل:

وهذا لا يكون إلا في الأعلام الأعجمية، التي جاءت على أوزان ما ينون من الأسماء العربية، وذلك مثل: إلياس، وإدريس، وإسحاق. فهذه الأعلام على التوالي موازنة لـ(إسلام، قطمير، إكرام) إلا أنها لم تنون مثلها وذلك لأنها ليست ذات أصول عربية، وإنما هي أعجمية نقلت إلى العربية أعلامًا. وقد يقول قائل: في العربية أسحق، بمعنى أبعد أو ارتفع، ومصدره إسحاق، تقول: أسحق الضرع، بمعنى ارتفع لبنه، أو ذهب لبنه [131]. فالجواب أن (إسحاق) العلم، منقول إلى العربية علمًا، وليس هو مصدر أسحق، لأنه لو كان مصدر أسحق، لدخله تنوين الصرف، لأنه عربي.

3- المغايرة في الأصل والوزن معًا:

كـ(إبراهيم، وإسماعيل، ويوسف، ويونس). فالمغايرة في الأصل وفي الوزن لما ينون من الأسماء في

العربية اجتمعتا في هذه الأعلام جميعها. فالأول والثاني ليسا على أوزان العربية، والثاني والثالث على وزن الفعل في العربية.

وهنا يمكن لنا أن نصل إلى معرفة سبب تنوين هود ولوط ونوح "من الألفاظ الأعجمية" التي لم تستعمل نكرات قبل ذلك في العربية، فالتنوين فيها لمكان المشابهة بالألفاظ النكرات، كعود، وسور، وجوع، وكوع، وبوع... وأنت تعرف ما للمشابهة من قوة، في إعطاء النظير حكم النظير" (132)، وذلك لأنها على أوزان ما ينون في العربية، مما سلف ذكره، فضلا عن أن أصولها مستخدمة في العربية (هاد، لاط، ناح).

4- المغايرة في التأنيث:

ينقسم العلم الممنوع من تنوين الصرف من حيث التأنيث على الآتي:

1- المؤنث لفظًا المذكر معنًى: كحمزة وطلحة وأسامة.. إلخ. فهذه الأعلام تغاير الأسماء المنونة بتنوين الصرف، وتلك المغايرة واضحة، إذ ليس من بين ما ينون من الأسماء ما يدل على مذكر، وهو مؤنث لفظا، لأن "الأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر" (133). فلما غايرت هذه الأعلام الأسماء المنونة في هذا الأمر، وفارقتها فيه، منعت من تنوين الصرف، بسبب ذلك.

2- المؤنث لفظا ومعنًى: وينقسم على قسمين:

الأول: المؤنث بالتاء: كفاطمة وعائشة وجميلة.. إلخ. فهذه الأعلام تغاير الأسماء المنونة في الآتي:

أ- التاء في الأعلام لم تعد علامة للتأنيث، كما كانت في الأصل المنون، لأن "تأنيث المرأة إنما هو لذاتها، لا للعلامة التي في اسمها" (134).

ب- التاء في الأعلام لازمة، وذلك لفقدانها معنى التأنيث، الذي كانت تدل عليه في ما ينون، إذ لا تحذف في الأعلام إلا في الترخيم، وذلك "لأن العلمية تحظر النقص والزيادة" (135)، لأن التسمية باللفظ وضع له، وكل حرف وضعت عليه الكلمة لا ينفك عنها، ولا يجوز سقوطه (136). فلما غايرت الأعلام المؤنثة لفظًا ومعنًى ما ينون بتنوين الصرف من الأسماء في هذه الخصائص، منعت من تنوين الصرف.

الثاني: المؤنث بالهمزة: ك(علياء، هيفاء، شيماء.. إلخ) فقد منعت هذه الأعلام من تنوين الصرف، لأنها مؤنثة بما لا يؤنث به الاسم المنون به، إذ لا يؤنث الاسم المنون بتنوين الصرف إلا بالتاء. وهنا نستغني عن ذكر الأعلام المؤنثة بالألف المقصورة، لأنها ليست -كما ذكر سابقًا- مما

يدخله تنوين الصرف ولا مما يمنع منه.

3- المؤنث معنى لا لفظًا:

أما الأعلام المؤنثة معنويًا، فتمنع من تنوين الصرف إن كانت رباعية فصاعدًا، كـ(زينب وسعاد، وسجاح.. إلخ) وذلك لأن ما ينون بتنوين الصرف، مما يشابهها من الأسماء المؤنثة مجازًا بغير علامة تأنيث، لا يكون - غالبًا - إلا ثلاثيًا ساكن الوسط (نار، عين، شمس، قدر، ساق، رجْل، أذن، أنف، بطن، دار، روح، نفس..إلخ) وهنا نعرف سر تنوين هند ودعد، وما شابههما، وذلك لموافقتها ما ينون بتنوين الصرف، مما هو مؤنث معنويًا من الأسماء، فهي ثلاثية ساكنة الوسط مثلها. وقد يقول قائل: فماذا تقول في سبيل وذراع وطريق وما شابهها؟ فالجواب: إن هذه الأسماء لا تختص بالمؤنث، فهي تؤنث وتذكر، تقول: هذه ذراع، وهذا ذراع. وهذه سبيل، وهذا سبيل. وهذه طريق، وهذا طريق. ولهذا يمنع العلم المؤنث تأنيثًا معنويًّا من تنوين الصرف، إن كان رباعيًا فصاعدًا، وذلك لاختصاصه بالتأنيث، فضلا عن كونه مغايرًا للمؤنث المعنوي المنون بتنوين الصرف، في كونه رباعيًا، والآخر ثلاثي، ساكن الوسط.

5- المغايرة في البنية:

ويختص بهذه المغايرة العلم المركب تركيبًا مزجيًا، فالأسماء التي يدخلها تنوين الصرف لا تكون إلا مفردة، فلما غايرها هذا العلم، منع من تنوين الصرف.

6- المغايرة بزيادة الألف والنون:

إذا نظرنا في الأسماء المنونة بتنوين الصرف، مما ختم بألف ونون، وجدنا أن الألف والنون فيها إما مزيدتان، كـ(طغيان، قرآن، فرقان.. إلخ) وإما أن تكون الألف وحدها هي المزيدة والنون أصلية، وذلك مثل: رمان، إعلان.. إلخ. وأما الأعلام المختومة بالألف والنون، فلا تكون فيها الألف والنون إلا مزيدتين، فلما غايرت في زيادة الألف والنون ما ضارعها، مما يدخله تنوين الصرف، منعت هذه الأعلام من ذلك التنوين.

هذه هي العلل التي منعت من أجلها الأعلام الممنوعة من تنوين الصرف، وأما ما يدخله تنوين الصرف منها، فهو خال من هذه العلل، وهو لذلك موافق لما ينون من الأسماء، فينون مثلها. إلا أنه يخلو من تنوين الصرف في حالة وصفه بـ(ابن أو بنت) المضافة إلى علم بعدها، كقولك: هذا محمد بن صادق، وهذه هند بنت حسن. وذلك لأن العلم - هنا - خصص بالوصف، فضلا عن أنه لم يعد هو العلم الأول فقط، بل أصبح هو وما بعده من الوصف والعلم المضاف إليه، إذ لا

أصل (138).

خامسًا الصفات المجموعة جمع تكسير:

أيضًا الصفات المجموعة جمع تكسير، التي لا تنون بتنوين الصرف، نوعان، هما:

1- الجموع المختومة بهمزة قبلها ألف زائدة:

وذلك مثل: أذلاء، أعزاء، أشداء، أخلاء، أجلاء، أصدقاء، كرماء، عُلَماء، فقهاء، عظماء، شهداء، بؤساء، رؤساء، سجناء، حكماء، غرباء، تعساء، رحماء، شعراء.. إلخ. فهذه الجموع ممنوعة من تنوين الصرف، لمغايرتها نظيراتها مما ينون من الصفات المجموعة، في أمرين، الأول: أن الهمزة فيها زائدة، فقد عرفنا سابقًا أن الصفات المجموعة، المختومة بالهمزة، لا تكون الهمزة فيها إلا أصلية، أو منقلبة عن أصل. والثاني أنها ذات صيغتين قياسيتين، فكل وصف على وزن فعيل يجمع على فعلاء أو أفعلاء.

2- صيغ منتهى الجموع:

عرفنا سابقًا أن صيغ منتهى الجموع تأتي في الغالب أسماءً، وهنا نعرف أن منها ما يأتي صفات، إلا أنه قليل، ومن ذلك: أفاضل، شواعر، مغاوير.. إلخ. وهي ممنوعة من تنوين الصرف، بسبب مغايرتها ما هو منون من الصفات المجموعة، في أنها صيغ قياسية، ولا تتنوع دلالاتها، ولا تلحقها التاء، فإن لحقتها التاء نونت، مثل قياصرة، وأكاسرة.

هذه هي الأسماء والصفات الممنوعة من تنوين الصرف، وتلك هي علل منعها منه، أما (أخر) فهو ممنوع من تنوين الصرف، لأنه جاء على غير بناء الجموع المنونة، فهو جمع أخرى، وكان حقه أن يجمع على أخريات، ولأنه لا يعرف بـ(أل) كما تعرف بها تلك الجموع المنونة، ولأنه لا تدخله التاء، ولهذه المغايرة في هذه الوجوه كلها منع (أخر) من تنوين الصرف. وأما (جمع وكتع) فهما كأخر في المغايرة في البناء والتجرد من (أل). وأما مثنى وثلاث ورباع، فقد منعت لأنها في بنائها مغايرة لبناء العدد، ولأنها لا تدخلها (أل) أيضًا. وأما سحر ليوم بعينه، وأمس إذا قصد به اليوم الذي يليه يومك، فقد منعا من تنوين الصرف، لمغايرتهما ما ينون من جهة التعريف، فهما معرفتان من غير (أل) ومن غير إضافة، فمنعا لذلك من تنوين الصرف.

فتح الممنوع من تنوين الصرف في موقع الجر:

سبق أن ذكر الباحث أن تنوين الصرف - في رأيه - علم على الإعراب الأصلي الكامل، وأن (أل) والإضافة علامتا ذلك الإعراب في ما دخلتا عليه، وعليه فإنه يرى أن الممنوع من تنوين

الصرف لا يجر، ومن ثم لا تدخله الكسرة، إذ لا يجري إلا من الضم إلى الفتح فقط، بسبب فقدانه تنوين الصرف، الذي هو علامة الإعراب الكامل بالعلامات الأصلية الثلاث، فنقصان إعرابه سببه حرمانه من تنوين الصرف، وعدم جره تابع لحرمانه من ذلك التنوين، ولهذا فإنه يجر إذا أضيف، أو دخلت عليه (أل)، لأن (أل) والإضافة علما الإعراب الكامل بالعلامات الأصلية فيما دخلا عليه. وعليه فإن الباحث يرى أن الممنوع من الصرف حال كونه في موقع الجر ليس بمجرور، وليست فتحته علامة للجر، نيابة عن الكسرة، كما قال القدامى، وليست علامة للنصب، لأنه ليس في موقع نصب، بل يرى أنه مفتوح من غير جر ولا نصب. وقد فتح لأن الفتحة أخف الحركات، ولأنهم يفتحون الاسم بعد نزع الخافض لخفتها، ففتحوا هذا كما فتحوا ذاك.

وقد يقول قائل: فلماذا حرم الممنوع من تنوين الصرف من الجر ولم يحرم من الرفع أو النصب؟ فالجواب أنه حرم من الجر دون غيره، ليس لمشابهته الفعل كما قال القدامى، ولكن لأن الجر من لوازم الإضافة، والإضافة غير اللازمة هي سر الإعراب، إذ لا يعرب إلا الاسم الذي يضاف ويقطع عن الإضافة، فلما كانت الإضافة غير اللازمة هي سر الإعراب، وكان تنوين الصرف علم الإعراب الأصلي الكامل، حرم الممنوع منه من الجر دون غيره، لأن الجر من لوازم الإضافة، ومن ثم حرم من الكسرة، دون غيرها، لأنها علامة الجر (139).

الخاتمة

1- ينقسم التنوين على خمسة أقسام، هي: تنوين الصرف، تنوين التنكير، تنوين القطع عن الإضافة، تنوين القطع عن الصفة، تنوين التعميم.

1- اختص الاسم بالتنوين من بين كلمات العربية، لأنه هو وحده المختص بالدلالات التي يدل عليها التنوين بأنواعه جميعها، فلا يعرب إعرابًا أصليًا كاملا من بين كلمات العربية، وينكر ويعرف، ويضاف ويقطع عن الإضافة، ويوصف ويقطع عن الصفة، ويعمم ويعين، إلا الاسم.

2- تنوين الصرف هو ذلك التنوين، الذي يلحق علامة الإعراب الأصلية، في الاسم المعرب إعرابًا كاملا، غير الموقوف عليه، حال تجرده من (أل) ومن الإضافة.

3- الصرف هو جريان الاسم من الضم إلى الفتح إلى الكسر، رفعًا، ونصبًا، وجرًا، أي: هو الإعراب الكامل بالعلامات الأصلية الثلاث. وله ثلاث علامات لا تجتمع منها اثنتان، وهي: أل، والإضافة، وتنوين الصرف.

4- الاسم المنصرف هو الاسم المعرب إعرابًا كاملا بالعلامات الأصلية الثلاث، وقد يكون محلًّى بـ(أل) أو مضافًا، أو منونًا بتنوين الصرف، حال تجرده من (أل) ومن الإضافة.

5- الاسم الذي لا ينصرف هو ما نقص إعرابه الأصلي، فلا يجري إلا من الضم إلى الفتح فقط، ولا يكون هذا الاسم إلا مجردًا من (أل) ومن الإضافة، وممنوعًا من تنوين الصرف. أي إن الاسم الذي لا ينصرف هو الاسم الممنوع من تنوين الصرف.

6- يمنع الاسم من تنوين الصرف بسبب مغايرته ما ينون من الأسماء، في بعض خصائصه، إذ يمنع العلم من تنوين الصرف، لمغايرته ما ينون في الوزن، وفي الأصل، وفي الوزن والأصل معًا، وفي التأنيث، وفي البنية، وفي زيادة الألف والنون. وتمنع الصفات من تنوين الصرف لمغايرتها ما ينون من الصفات، في التأنيث بغير التاء. وتمنع الصفات المجموعة جمع تكسير، مما ختم بهمزة التأنيث، مسبوقة بألف زائدة، من تنوين الصرف، لمغايرتها ما ينون من الصفات المجموعة جمع تكسير، في زيادة تلك الهمزة، والتأنيث بها، وفي أنها ذات صيغ قياسية. وأما صيغ منتهى الجموع، فتمنع من تنوين الصرف، لمغايرتها ما ينون من الجموع، في أنها صيغ قياسية، ولا تجمع جمع مؤنث سالمًا، ولا تدخلها التاء. وأما (أخر) فهو ممنوع من تنوين الصرف، لمغايرته الجموع المنونة في البناء، إذ كان حقه أن يجمع على أخريات، لأنه جمع أخرى. ولمغايرته ما ينون من الجموع، في أنه لا يعرف بـ(أل) ولا تدخله التاء. وأما جمع وكتع، فيقال فيهما ما قيل في أخر. وأما مثنى وثلاث فعلة منعهما من تنوين الصرف مغايرة العدد في البناء، وعدم دخول (أل) عليهما. وأما أمس لليوم الذي يليه يومك، وسحر ليوم بعينه، فقد منعا من تنوين الصرف لمغايرتهما ما ينون من جهة التعريف، فهما معرفتان من غير (أل) ومن غير إضافة.

7- لا يجر الممنوع من تنوين الصرف، وذلك بسبب فقدانه التنوين، الذي هو علم الإعراب الأصلي الكامل، فالحرمان من الجر تابع للحرمان من تنوين الصرف.

الهوامش:

(1) ينظر لسان العرب (صرف)، القاموس المحيط (صرف)، مقاييس اللغة: 506.

(2) مقاييس اللغة: 506.

(3) السابق.

(4) السابق.

(5) السابق.

(6) ينظر السابق.

(7) ينظر ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: 14، شرح الأشموني: 134/3، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1190/3، شرح التصريح على التوضيح: 315/2.

(8) أمالي السهيلي: 29.

(9) ينظر الكتاب: 20/1، 22، 23، مسائل خلافية في النحو: 103، شرح ابن يعيش: 57/1، شرح الآشموني: 133/3، الأشباه والنظائر: 331/3.

(10) ينظر مسائل خلافية في النحو: 103، شرح ابن يعيش: 1/ 57، ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: 5- 7.

(11) ينظر ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: 10، نتائج الفكر: 68 - 69.

(12) ينظر شرح ابن يعيش: 29/9.

(13) ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: 9. وينظر الأشباه والنظائر: 239/3.

(14) ينظر علل النحو: 153.

(15) ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: 9. وينظر الأشباه والنظائر: 261/1، 104/2.

(16) ينظر شرح ابن يعيش: 29/9.

(17) الهمع: 1/ 92.

([18]) ينظر شرح التصريح على التوضيح: 316/2.

([19]) الهمع: 1/ 92.

([20]) ينظر شرح الرضي: 100/1.

([21]) للباحث بحثان آخران، لم ينشرا بعد، الأول بعنوان إعراب الاسم رؤية جديدة، والآخر بعنوان إعراب الفعل المضارع رؤية جديدة.

([22]) ينظر مسائل خلافية في النحو: 116.

([23]) الكتاب: 22/1.

([24]) مسائل خلافية في النحو: 116 - 117.

([25]) الكتاب: 21/1، وينظر شرح ابن يعيش: 57/1.

([26]) ينظر المدارس النحوية: 229، الإيضاح: 101.

([27]) ينظر شرح الأشموني: 134/3، الأشباه والنظائر: 762/1. معاني النحو: 247/3، المدارس النحوية: 85.

([28]) الإيضاح: 83.

([29]) لم تنفرد العلمية والوصفية في منع الاسم من تنوين الصرف على رأي القدامى "لأن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة، ولأن الاسم الذي يشبه الفعل في وجه واحد كثير، فإذا منع فإنه يكون كثيرًا، وهذا فيه مخالفة للأصل، ولأن الفعل فرع عن

الاسم فاحتاج إلى سبب قوي ليجذب إليه الأصل، وذلك يتحقق بوقوع العلتين، ولأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية، فالفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة، فإذا تكررت المشابهة بتحقق علتين ظهرت تلك المشابهة وقويت في الاسم، فيمنع من الصرف" ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: 36- 37. وينظر الأشباه والنظائر: 62/3 – 63.

([30]) الكتاب: 22/1.

([31]) السابق. وينظر: 241/3 – 242، سر صناعة الإعراب: 12/1.

([32]) ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: 41.

([33]) ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: 134. وينظر شرح الرضي: 106/1، شرح ابن يعيش: 66/1.

([34]) شرح ابن يعيش: 65/1.

([35]) شرح الرضي: 106/1.

([36]) ينظر الكتاب: 216/3.

([37]) شرح الرضي: 106/1

([38]) ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: 41.

([39]) ينظر شرح الرضي: 106/1.

([40]) الكتاب: 22/1.

([41]) السابق.

([42]) ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: 41.

([43]) ينظر توضح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1217/3 - 1218.

([44]) ينظر الهمع: 106/1.

([45]) الكتاب: 283/3- 284.

([46]) الكتاب: 21/1.

([47]) الكتاب: 22/1 – 23.

([48]) ينظر شرح ابن يعيش: 58/1.

([49]) ينظر الهمع: 92/1.

([50]) شرح ابن يعيش: 58/1. وينظر شرح الرضي: 106/1.

([51]) ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: 24. وينظر شرح الرضي: 106/1.

([52]) شرح الرضي: 45/1.

([53]) أسرار العربية: 206.

([54]) ينظر شرح الرضي: 101/1.

([55]) شرح الرضي: 104/1.

([56]) ينظر أمالي السهيلي: 19 – 24، إحياء النحو: 166 – 174.

([57]) ينظر أمالي السهيلي: 19- 24.

(58) أمالي السهيلي: 25.
(59) السابق. وينظر نتائج الفكر: 102، 151.
(60) ينظر السابق: 25- 27.
(61) أمالي السهيلي: 24- 25.
(62) السابق: 26.
(63) السابق: 28.
(64) السابق: 28، وينظر 34.
(65) السابق: 30.
(66) السابق.
(67) السابق: 31.
(68) السابق: 31- 32.
(69) السابق: 32.
(70) السابق: 39.
(71) ينظر السابق: 35، 37
(72) ينظر السابق: 37- 38.
(73) السابق: 37.
(74) السابق: 33.
(75) السابق.
(76) ينظر أمالي السهيلي: 39.
(77) أمالي السهيلي: 33.
(78) السابق: 29، وينظر: 39.
(79) ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: 47.
(80) مسائل خلافية في النحو: 118/1.
(81) ينظر ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: 47.
(82) مسائل خلافية في النحو: 118/1.
(83) إحياء النحو: 165.
(84) السابق: 179.
(85) السابق: 180- 181. وينظر: 177.
(86) السابق: 179.
(87) السابق: 181.
(88) السابق.
(89) السابق: 182.
(90) السابق: 183.

([91]) السابق.

([92]) السابق.

([93]) السابق: 184.

([94]) السابق: 185.

([95]) السابق" 185.

([96]) السابق: 187- 188.

([97]) السابق: 188.

([98]) ينظر السابق.

([99]) السابق: 187.

([100]) ينظر السابق: 186.

([101]) السابق.

([102]) السابق: 186- 187.

([103]) السابق: 187.

([104]) السابق: 189.

([105]) ينظر السابق: 189- 190.

([106]) السابق: 191.

([107]) السابق.

([108]) ينظر السابق: 192.

([109]) السابق. ذكر الرضي عن الأخفش قوله: إن صرف ما لا ينصرف مطلقًا لغة الشعراء، لأنهم كانوا يضطرون إلى صرفه. ثم ذكر الرضي أن الأخفش والكسائي حملا على ذلك صرف (سلاسلا وأغلالا وقواريرًا). ولم يذكر الرضي ما نسبه إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى. ينظر شرح الرضي: 1/106 – 107.

([110]) معاني النحو: 3/263.

([111]) ينظر السابق: 169.

([112]) ينظر السابق: 23، 112. وينظر أمالي السهيلي: 29، 39.

([113]) ينظر النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: 212 - 234، معاني النحو: 3/255 – 266.

([114]) كان الكوفيون يسمون باب الصرف والمنع منه باب ما يجري وما لا يجري، وتابعهم في هذه التسمية المبرد في المقتضب 3/ 309. وقد كان ابن يعيش موفقًا في تعليل هذه التسمية، إذ قال: "والبغداديون يسمون باب ما لا ينصرف باب ما لا يجري، والصرف قريب من الإجراء، لأن صرف الاسم إجراؤه على ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث، التي هي علامات الإعراب، ويدخله التنوين أيضًا". شرح ابن يعيش: 1/57.

([115]) ينظر الإنصاف: 1/17.

([116]) ينظر إحياء النحو: 109.

([117]) ينظر سر صناعة الإعراب: 2/512.

([118]) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: 113.

([119]) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 104/1.

([120]) اللغة العربية معناها ومبناها: 93.

([121]) ينظر شرح الرضي: 91/3 – 92.

([122]) ينظر القاعدة النحوية: 151 – 152.

([123]) شرح الرضي: 46/1. والربعي هو أبو الحسن علي بن عيسى الربعي، نسبة إلى ربيعة، من علماء القرن الخامس الهجري، أخذ عن السيرافي، والفارسي. ينظر شرح الرضي: 46/1 هامش (4).

([124]) شرح الرضي: 76/1.

(125) شرح الرضي: 44/1.

([126]) الظروف غير المتصرفة هي: إذ، إذا، إذن، لما، أيان، متى، أين، أنى، حيث. ينظر اللغة العربية معناها ومبناها: 119- 121.

([127]) الخصائص: 359/2 – 360.

([128]) توصل الباحث إلى هذه الحقيقة في بحثه الموسوم بـ(إعراب الاسم رؤية جديدة) ولم ينشر هذا البحث بعد.

([129]) من النحاة القدامى من حاول أن يبين سبب إعراب (أي) فذهب إلى أنها أعربت بسبب "لزومها للإضافة، وكونها بمعنى (كل) إن أضيفت إلى نكرة، وبمعنى (بعض) إن أضيفت إلى معرفة، فعارضت مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف، فغلبت مناسبة المعرب، لأنها داعية إلى ما هو مستحق بالأصالة. ونقضه أبو حيان بـ(لدن) فإنها ملازمة للإضافة، بل هي أقوى من (أي) فإنها لا تنفك عنها لفظًا، وهي مبنية. وقال بعضهم: إنما أعربت (أي) تنبيهًا على الأصل، ليعلم أن أصل المبنيات الإعراب". الهمع: 67/1.

([130]) قديمًا قال "السيرافي ما ملخصه: يفيد لفظ المعرفة كلفظ النكرة في موضعين تبعًا لقصد المتكلم، وذلك في الأسماء والأعلام التي لا ألف ولامًا فيها... تقول في الأعلام: جاءني زيد وزيد آخر، ومررت بعثمان وعثمان آخر. لأن الاسم العلم، وإن كان موضوعًا لمعين، إلا أنه لما سمي به غيره ترادف ذلك الاسم على شخوص كثيرة، فصار بالمشاركة عامًّا، فأشبه أسماء الأنواع كرجل وفرس. فإن أورده المتكلم قاصدًا به من يعرفه المخاطب، فهو معرفة. وإن أورده على أنه واحد من جماعة لا يعرفه المخاطب، فهو نكرة" الكتاب: 428/1 هامش (3).

([131]) ينظر الهمع: 120/1، الأشباه والنظائر: 66/3.

([132]) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: 232.

([133]) الكتاب: 242/3.

([134]) أمالي السهيلي: 31- 32.

([135]) ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي: 131.

([136]) ينظر شرح ابن يعيش: 59/1.

(137) الصفات المختومة بألف ونون زائدتين، سواء الممنوعة من تنوين الصرف أو المنونة به، لا تصاغ إلا من فعل ثلاثي، دال على حدث قابل للتصاعد والازدياد، مبني للمعلوم، وغير إرادي، نحو: غضبان، فرحان، عطشان، ظمآن، حيران، سكران، جوعان، جذلان، وجلان، ريّان، سهران، سلمان، تعبان، غلطان، نشوان..إلخ. فالأفعال من هذه الصفات على التوالي هي: غضب، فرح، عطش، ظمئ، حار، سكر، جاع، جذل، وجل، ريّ، سهر، سلم، تعب، غلط، نشا. فكل فعل من هذه الأفعال ثلاثي، قابل للتصاعد والازدياد، وغير إرادي، أي لا يصدر عن إرادة من اتصف به. وعليه فإن هذه الصفات تدل على

من اتصف بالحدث ووقع عليه ذلك الحدث في آن واحد. فالغضبان – مثلا – هو من اتصف بالغضب ومن وقع عليه الغضب في الوقت نفسه، لأن الغضبان لا يغضب بإرادته. والفرحان هو من اتصف بالفرح ووقع عليه الفرح في الوقت نفسه، لأن الفرحان لا يفرح بإرادته. وهكذا يقال في بقية هذه الصفات. إلا أن ما يؤنث من هذه الصفات بالتاء ينون، وما لا يؤنث به لا ينون. وعليه يمكن أن يقال: كل فعل ثلاثي، مبني للمعلوم، يدل على حدث قابل للتصاعد والازدياد، وغير إرادي، يصاغ منه الوصف على فعلان. ولا يشذ عن هذا سوى الفعل خاف، فلم يصغ منه الوصف على فعلان، لسبب معنوي، وهو الالتباس بمثنى المصدر.

([138]) "ذهب الكوفيون إلى أن "أشياء" وزنه "أفْعَاء"، والأصل أفعلاء، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال. وذهب البصريون إلى أن وزنه لفعاء، والأصل فعلاء". الإنصاف في مسائل الخلاف: 670/2. وعلى الرايين تكون الهمزة زائدة. ومن النحاة من ذهب إلى أنه على وزن أفعال، "إلا أنه منع من الإجراء تشبيها له بما في آخره همزة التأنيث". الإنصاف في مسائل الخلاف: 671/2.

([139]) من القدامى من ذهب إلى أن الممنوع من تنوين الصرف حرم من الجر دون غيره لمشابهته الفعل الذي لا يجر أصلا، وهي العلة نفسها عندهم من منعه من التنوين. ومنهم من ذهب إلى أنه يجر بالفتحة دون الضمة لتعاقب الفتح والكسر على معنى واحد في باب راقودٌ خلا وراقود خلٍ. ينظر شرح الأشموني: 72/1 – 73. ومنهم من قال: "لاشتراكهما في الفضلية، بخلاف الرفع، فإنه عمدة". الهمع: 92/1. ومنهم من يرى أن الجر "شارك النصب في حركته لتآخيهما، كما شارك نصب الفعل جزمه في مثل لم يفعلا ولن يفعلا وأخواتهما". شرح ابن يعيش: 58/1.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959م.

3- أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنصاري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى 1420هـ = 1999م.

4- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة 1423هـ = 3003م.

5- أمالي السهيلي، أبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة.

6- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبدالله الأنصاري، دراسة وتحقيق يوسف الشيخ محمد البتاعي، دار الفكر.

7- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة السادسة 1416هـ = 1996م.

8- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1428هـ = 2008م.

9- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

10- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1985م.

11- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ = 1998م.

12- شرح الرضي على الكافية، من عمل يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الثانية 1996م.

13- شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.

14- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبدالله بن العباس ابن الوراق، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى 1420هـ = 1999م.

15- القاعدة النحوية دراسة نقدية، أحمد عبدالعظيم عبدالغني، دار الثقافة، 1410هـ = 1990م.

16- الكتاب، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، 1425هـ/2004م، والجزء الثالث من غير رقم الطبعة، 1412هـ/1992م.

17- لسان العرب، أبو الفضل جمال الديم محمد بن مكرم بن علي بن منضور، دار صادر، بيروت، 1414هـ.

18- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة 1427ه = 2006م.

19- ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين والسهيلي، الدكتور عبدالعظيم فتحي خليل، دار جوامع الكلم، القاهرة، الطبعة الأولى 1407هـ = 1987م.

20- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثامنة، 1999م.

21- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1412هـ = 1992م.

22- معاني النحو، الدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر، عمّان، الطبعة الثانية 1423هـ = 2003م .

23- مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، راجعه وعلق عليه أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة 1429هـ = 2008م.

24- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

25- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيلي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1412هـ = 1992م.

26- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة، مطبعة السعادة، مصر .

27- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة .